

العولمة وأثرها في نمو الاتجاهات الراдикаلية لدى الشباب

أحمد جعفر أبل الكندري*

ملخص: يعبر مصطلح العولمة عن تحول عالمي في رؤية كثير من المرتكزات في مجال القيم الأخلاقية، والاقتصاد والسياسة، والثقافة التي كانت سائدة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية بين البشر. ويشير المفهوم إلى رؤية جديدة حول الهوية؛ هوية المجموعة وهوية الجماعة والهوية القومية، وحول شخصية المجتمع وشخصية الدولة على المستويات الوطنية والقومية بالنسبة إلى المجتمعات التي تعاني ضعفاً أو تعيش مغلوطة على أمرها في مجال المنافسة على المستويات الاقتصادية والسياسية والأمنية والعلمية والثقافية. ويتناول الباحث في هذه الدراسة تأثير العولمة على الشباب باعتبارهم شريحة عمرية نشطة، ذات مستويات تعليم متميزة (عن نويهم) حيث حالف كثير منهم الحظ في دخول التعليم العام والعالي خلال العقود الأخيرة. وهم كذلك ذوو طموحات عالية قادرة على التفاعل مع برامج العولمة بآلياتها الحديثة ومعطياتها ومؤثراتها، في الوقت الذي يعانون فيه ظروفًا اجتماعية واقتصادية محبطة في مجتمعاتهم العربية والإسلامية؛ مما ساعد على بروز الاتجاهات الراديكالية والقلق السياسية التي يكون الشباب محركها ووقودها، وذلك من خلال العناصر التالية: مفهوم العولمة ومظاهرها وأسبابها ومجالاتها ومفهوم الراديكالية، والإسلام والعولمة، وماذا يمكن أن تفعل العولمة بالشباب من خلال بحث علاقة العولمة بالقيم والهوية والأخلاق، والتضمينات الاجتماعية والتربوية لهذه الدراسة. ومن أهم استخلاصات الدراسة أن العولمة – بما تحمل من ثقافة وسرعة اتصال ونقل وتوفير معلومات حول القضايا الخلافية وطرح الخرج

* أستاذ مساعد علم الاجتماع، قسم الدراسات الاجتماعية، كلية التربية الأساسية، الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب – الكويت.

على المألوف من أساليب الحياة التقليدية على مختلف الأصعدة، وفي مختلف المجالات - قد ساعدت على انتشار الجماعات الراديكالية والثورية على النظم التقليدية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، حتى باتت تؤرق النظم السياسية والاجتماعية والتقليدية التي كانت تعتقد أن دولها بمعزل عن الأزمات والاحتكاك بالتيارات الثورية والناقدة لها ما دامت قادرة على رقابة حدودها وإعلامها وشعوبها، إلا أن مضمون العولمة وتأثيرها قد جاوز الحدود السياسية التقليدية للدول، وتخطى أساليب الرقابة على الفكر والثقافة التي كانت سائدة فيما مضى، وأصبحت المجتمعات البشرية مفتوحة على الفكر العالمي؛ حتى بات لزاماً على الدول المتأثرة سلباً بالعولمة أن تتفاعل مع الظروف المستجدة بأساليب غير تقليدية، قد لا تتمكن معها من الحفاظ على سلطانها القديم ومكاسبها على حساب الشعوب البائسة الثائرة.

المصطلحات الأساسية: العولمة - الراديكالية - صراع الهوية -

الشباب - التقليد والحدثة.

مقدمة:

لقد برز في بواكير العقد الأخير من القرن العشرين نظام عالمي جديد، كان من أبرز معالمه تحرير الاقتصاديات القومية، وتركها لقوى السوق العالمية، والدعوة إلى تقليل القيود والضوابط التي تفرضها الحكومات الوطنية على مسيرة الاقتصاد والتجارة والاستثمار، على أن يتولى القطاع الخاص في كل مجتمع - متعاوناً مع الشركات التي توصف بأنها عملاقة أو متعددة الجنسيات - سدّ الاحتياجات الوطنية في ذلك المجتمع، ويقترن بهذه التحولات الاقتصادية مزاعم تشير إلى أن الجانب الأكبر في الحياة الاجتماعية سوف يتحدد من خلال عمليات "عولمة" تدوب فيها الخصوصيات الثقافية والاقتصادية، وتسودها حضارة عالمية، هي الحضارة الغربية" (أحمد عبد الرحيم، 2000: 5)، وهذا بالطبع يؤثر في التكوين الثقافي للأمم، ولاسيما الشباب الذي يقع فريسة لتيارين: أحدهما الذوبان في موجة العولمة، والانخراط في ثقافتها الأمريكية الطابع، والآخر الارتداد إلى أصولية فكرية أو دينية أو قومية لا تستطيع مجابهة الواقع بكل تحدياته، ومن ثم انخراط الشباب في راديكالية متطرفة لأحد الطرفين، مما حدا بالعديد من المنظمات الدولية والإقليمية والمؤسسات الوطنية - بما فيها الدول العربية - الاهتمام بدراسة هذه الشريحة العمرية التي هي عصب الإنتاج والتغيير في المجتمعات الحديثة؛ وذلك للوقوف على خصائصها وطموحاتها، ولمعرفة العوامل التي تدفعها لأن تكون فاعلة في عمليات

البناء أو الهدم في مجتمعاتها، وللبحث عن أفضل السبل وأمنها لضمان حسن توظيف تلك الطاقات البشرية لما فيه خير المجتمع ومستقبل أجياله.

وقد صاحب هذه التحولات الكبرى والتحديات الجسيمة في مختلف المجالات انتشار العديد من المفاهيم التي لم تألفها مجتمعاتنا العربية والإسلامية من قبل، مثل العولمة، والقرية الكونية، والحدثة، وحوار الثقافات، وحوار الأديان، وصراع الحضارات، والتبادل الحضاري، والغزو الثقافي، والهوية الثقافية، والاستقلال الثقافي، والتبعية الثقافية، والعزلة الثقافية، والتبادل الثقافي، والتواصل الثقافي، والتأصيل الثقافي، والأنماط الثقافية، والتعاون الدولي، والتربية الدولية، والسلام العالمي.

ولقد شغلت هذه المفاهيم - وبخاصة مفهوم العولمة وما يحمله من أفكار ومضامين - بال كثير من المفكرين والساسة والمصلحين في الدول العربية والإسلامية على مختلف الأصعدة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية؛ "نظراً لما يستهدفه هذا الفكر من اعتبار العالم كله وحدة واحدة في النواحي السياسية والاقتصادية والثقافية كافة، وأن العالم كله هو بيئة الإنسان وفيه متسع للجميع ... وما يترتب عليه من تعددية الأنظمة الحضارية السياسية والاقتصادية والاجتماعية" (أحمد اللقاني، وفارعة حسن، 2001: 236)؛ فباتت العولمة مصطلحاً ذائع الصيت - على نحو سيئ أحياناً - حيث يتم اللجوء إليه لتفسير كثير من الظواهر السلبية التي تحدث في عالمنا المعاصر. بيد أن السؤال الذي يطرح نفسه في خضم ما يكتب عن العولمة هو هل العولمة في حد ذاتها قوة تقود التوجهات الثقافية والاقتصادية والسياسية، أم أن هذه العمليات مجتمعة هي التي تنتج العولمة؟ وما آثار العولمة في الأفراد، ولا سيما الشباب منهم إزاء تكوينهم الفكري، والعقائدي، والسياسي؟

لقد تعرضت الأمة العربية لتحديات عدة، دخلت خلالها في مواجهات شتى؛ حفاظاً على الهوية القومية والدينية، وخصوصية الانتماء الوطني، مما يجعل من صراعنا الحضاري الراهن ضد كل أشكال الاختراق، حلقة جديدة من حلقات الصراع التاريخي بين (الهوية الإسلامية) و (العلمانية الغربية)، وصراعاً بين الأصالة والحدثة أو بين التراث والتغريب، وبين (الإسلام) و (الصهيونية)، وهي الأطروحة نفسها التي تبلورت مع التفوق الحضاري للولايات المتحدة الأمريكية،

خاصة على المستوى التقني والاقتصادي والعسكري، الشيء الذي ظهرت معه أفكار نشر السلطة الأيديولوجية، وما تحمله من توليفات اقتصادية وسياسية وثقافية، على باقي بقاع الأرض، كما أنها تعبر عن "الإحساس العام الذي تكون بداخل هذه الأيديولوجية من جراء الخوف من الإسلام وامتداده الحضاري الخطابي، أو كما يعبر عنه بـ(الإسلاموفوبيا)، مستفيدين من تاريخ الصراع بين المسلمين والصليبيين، وما حققه المسلمون من انتصارات كان لها الأثر البالغ في تغيير معالم التاريخ البشري طوال قرون وقرون" (عبدالعزیز النميرات، 1998: 125).

يضاف إلى الخروق التي سببتها العولمة استكمال ما رسخته من قيم اجتماعية تغريبية مست - بشكل كبير - المجال السياسي والاجتماعي والتربوي والفكري والأخلاقي استطاع خلالها أعداء الأمة، وعملاؤهم في الداخل الوصول إلى إعادة صياغة عقول الكثيرين من أبناء الأمة في إطار حملة جماعية محمومة لغسل أدمغة الشباب؛ حتى يصبحوا قابلين للانتظام داخل الثقافة الغربية. وهذه التصورات تنظر - كما نرى - فقط إلى الجانب السلبي والمظلم والمتسلط لثقافة العولمة والخوف من عدم القدرة على مجاراتها والتعامل معها كتحدي وتنافس له انعكاساته على الثقافات والاقتصاديات والسياسات غير الغربية، التي تتجلى أبشع صورها في راديكالية الشباب على متصل يودي كلا طرفيه إلى الهاوية؛ فما من شك أن الارتداد إلى الأصولية الدينية أو الفكر القومي القائم على النعرات المحلية أو الوقوع تحت تأثير الأحزاب الراغبة في الاستيلاء على السلطة في مقابل راديكالية فكرية أخرى عاشقة للثقافة الغربية، داعية إليها على حساب كل ما هو قومي، أو إسلامي يؤدي - لا محالة - إلى مخاطر تحقيق بهذا الشباب في الداخل والخارج؛ مما يؤدي إلى عدم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

مشكلة الدراسة:

تأسيساً على ما سلف، فإن قضية العولمة أصبحت أمراً واقعاً بطبيعة الحال؛ فما من شك أن التغيرات السياسية العالمية، والنظام العالمي الجديد أحادي القطب الذي تتحكم فيه، وتسير أركانه الولايات المتحدة الأمريكية، بجانب ما صاحب تلك التغيرات من تداعيات اقتصادية، واجتماعية، وديموغرافية، وأيديولوجية أثرت في مختلف قطاعات المجتمع، ولاسيما الشباب من خلال أنظمة الإعلام، ومؤسسات

التربية النظامية وغير النظامية. وبناء عليه، يمكن صوغ مشكلة البحث في التساؤل الرئيس الآتي:

ما أثر العولمة في نمو الاتجاهات الراديكالية لدى الشباب العربي؟
ويتفرع من هذا السؤال الرئيس التساؤلات الآتية:

- 1 - ما المقصود بمفهوم "العولمة"؟، وما عناصره؟، وما أسباب الظاهرة؟، وما تجلياتها؟، وما مجالاتها؟
- 2 - ما مفهوم الراديكالية لغةً واصطلاحاً؟
- 3 - ما تأثيرات العولمة في قطاع الشباب، ولاسيما في الدول العربية والإسلامية؟
- 4 - ما التضمينات التربوية والاجتماعية التي يمكن اشتقاقها من دراسة أثر العولمة في الشباب؟

منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة الحالية على المنهج الاستقرائي Inductive Method مدخلاً لعرض البيانات ونتائج الدراسات والبحوث السابقة، ومراجعة الأدبيات ذات الصلة بقضايا العولمة، وعلاقتها بالتأثير في التكوين الفكري والثقافي لدى الشباب، وبخاصة في الدول العربية والإسلامية، ومؤداه انتقال الباحث من الخاص إلى العام بغرض استخلاص تضمينات تربوية واجتماعية لتفهم أوضاع الشباب العربي والمسلم إزاء التأثيرات السلبية للعولمة، ووضع الاسترشادات العامة من نتائج الدراسات والكتابات ذات الصلة؛ حتى يمكن استنتاج المبادئ العامة التربوية والاجتماعية للحيلولة دون انخراط الشباب في أحد طرفين، يؤدي كلاهما إلى سلب الهوية القومية والدينية والفكرية.

وفي هذا السياق، سوف يتناول الباحث إشكالية العولمة، وتأثيراتها السلبية على الشباب العربي والمسلم من منطلقات ثلاثة، هي:

- مفهوم العولمة، وعناصرها، وأنواعها، ومظاهرها، وتداعياتها، ومجالاتها.
- مفهوم الراديكالية على المستويين اللغوي والمفاهيمي.
- تأثيرات العولمة في قطاع الشباب، ولاسيما في الدول العربية والإسلامية.

– التضمنات التربوية والاجتماعية التي يمكن اشتقاقها من دراسة أثر العولمة في الشباب العربي والمسلم.

مفهوم العولمة:

تُعَدُّ العولمة Globalization من الموضوعات الشائكة التي تثير الكثير من الأسئلة والاستفسارات، فهي مازالت تعبيراً مبهماً يكتنفه الغموض والجدل، ولقد تعددت الآراء التي تناولت العولمة بحسب اتجاه كل رأي وتقويمه أو موقفه من العولمة:

"فهناك من لا يرى في العولمة سوى مساوئها التي تدخل ضمنها، كونها مجرد صورة جديدة من صور الاستعمار الغربي، يتمثل في محاولة فرض الحضارة الغربية على العالم، بوسائل متضمنة الإغراء بأن هذه الحضارة سوف تنشر العدل والمساواة وتضمن حقوق الإنسان ومستوى معيشياً أفضل" (عبد الوهاب المسيري، 1999: 49).

وهناك آراء أخرى متفائلة ترى في العولمة ميداناً لدمج الثقافات البشرية وإخراجها من عزلتها، وخلق ثقافة إنسانية واحدة تحفظ للأفراد والجماعات حقوقهم وترفع من مستواهم المعيشي وتحميمهم من سطوة النظم المتسلطة وقمعها وترفع عنهم الغبن؛ وأصحاب هذا الاتجاه أغلبهم من ذوي الاتجاهات الغربية الرأسمالية الذين يحاولون أن يروجوا للنظام العالمي الجديد، بعد انتهاء الحرب الباردة بين المعسكرين الغربي والشرقي، وبقيادة الولايات المتحدة الأمريكية. وأخيراً، هناك آراء نقدية أكثر واقعيةً لباحثين من الشرق والغرب تسعى لعرض إيجابيات العولمة ومكاسبها البشرية وآفاقها المستقبلية الواعدة دون إغفال لما تمثله هذه الثقافة من تحديات تواجه الحضارات والثقافات الإقليمية والشعوب الأقل حظاً في ميادين القدرات والإمكانات العلمية والاقتصادية والسياسية والعسكرية. ويرى أصحاب هذه الاتجاهات الفكرية العقلانية النقدية أن ثقافة العولمة كأي منتج ثقافي بشري، يخدم مصالح من وضعها ومن يستوعبها ويعمل على تطويرها ونشرها بالدرجة الأولى، ولكنه لا يخلو من مكاسب وإيجابيات يمكن أن تخدم التراث البشري والشعوب الأخرى. إلا أن ذلك لا يجب أن يلغي خصوصيات الثقافات الأخرى، وأن العولمة – بوصفها ثقافة جديدة – في طور البناء، وتحتاج لتضافر الجهود لإثرائها وتصحيح مساراتها وتقليل مساوئها.

وقبل تعريف العولمة وتحديد ماهيتها لابد من الأخذ في الاعتبار ما يلي:

1 - أن العولمة ظاهرة عالمية نشأت إثر تراكم عوامل عدة منها؛ الاقتصادي، والاجتماعي الثقافي، والسياسي، والعلمي التقني؛ فهي ليست محض صدفة.

2 - أن العولمة تشير إلى مرحلة من مراحل التطور التاريخي للمجتمعات الإنسانية، وكانت بداياتها الأولى مع دخول العالم ثورة المعلومات، وثورة نقل المعارف وعصر حرب النجوم وسباق التسلح.

3 - أنه ليس ثمة دولة بعينها مسؤولة عن تطور هذه الظاهرة العالمية التي تمثل مرحلة تطور زادت معها درجة تعقيد الحياة الاجتماعية وسرعة تغيرها.

4 - أن للعولمة آثارها الإيجابية وكذلك لها آثار سلبية لم تنتج منها الدول حتى تلك التي تدعي أنها المسؤولة عن نشأة ظاهرة العولمة في العالم.

5 - أن الشركات المتعددة الجنسيات والمتعدية الحدود، والثورة المعلوماتية، والتطورات الهائلة في مجالات عدة، من أهمها الفلك والطب والكمبيوتر والتكنولوجيا، ليست إلا نتاج تراكم المعرفة العلمية، ولم تكن في منشئها نتاج صدفة، وهي من أبرز مؤشرات العولمة.

وعلى هذا النحو، تكون العولمة مرحلة من مراحل التطور التاريخي للمجتمعات الإنسانية أسهمت في إحداثها مجموعة من العوامل وبرزت لها العديد من المؤشرات الكيفية والكمية، وهي تمثل ظواهر برزت بشكل أوضح بعد دخول العالم مرحلة التصنيع المتقدم.

والعولمة - لغةً - ترجمة عربية للكلمة الإنجليزية Globalization، وهي مصطلح يعني "جعل الأرض عالماً واحداً، موحهاً توجهاً واحداً في إطار حضارة واحدة، ولذلك قد تسمى الكونية أو الكوكبية" (ياسر عبد الجواد، 2000: 62). والعولمة في دلالتها الاصطلاحية يرجعها البعض في ترجمتها الحرفية إلى كلمة Mondialization الفرنسية، وكلمة Globalization الإنجليزية التي تعني بالمفهوم الاقتصادي جعل الشيء على مستوى عالمي، أو قابلاً للتسويق في أي مكان في الكرة الأرضية؛ أي نقله من المحدود المراقب إلى اللامحدود الذي ينأى عن كل مراقبة، و"المحدود هنا هو أساس الدولة القومية التي تتميز بحدودها الجغرافية والمراقبة الصارمة على مستوى التبادل التجاري والتعريفات الجمركية، أما

اللامحدود فالمقصود به "العالم"؛ أي الكرة الأرضية والفضاء الكوني الخارج عن سيطرة الدول الإقليمية" (عبدالله راشد، 1999: 78).

وللعولمة معنى عام شامل يتضمن في جوهره الانتقال من المجال الوطني والإقليمي "القومي" إلى المجال العالمي أو الكوني (Global)، وليس الدولي (International)؛ فالكلمة الثانية - الدولي - تعني:

"وجود حدود وخطوط الفصل، بينما كلمة "الكوني" أو "العالمي" تعني تجاوز الحدود وزوالها، وبعبارة أخرى اللا حدود، وهذه اللا حدود تشمل اللا حد المكاني؛ حيث يشمل ذلك الفراغ الكوني كله، واللا حد الزمني ويشمل حقبة ما بعد الحداثة وما بعد الصناعة، واللاحد البشري ويشمل الجماعة الإنسانية كلها" (فؤاد أبو حطب، 1999: 122).

وبصفة عامة، يمكن تقسيم مفاهيم العولمة نظرياً إلى نوعين: أولهما المعنى الضيق للمفهوم المرتبط أساساً بالظاهرة الاقتصادية، والمعنى الثاني هو الأوسع ويرتبط بالظاهرة السياسية والاجتماعية والثقافية (Goldthorpe, 2002).

ويعني مفهوم العولمة لدى الاقتصاديين العملية التي يتم فيها تنظيم النشاط الاقتصادي وإجرائه (إنتاجاً وتسويقاً واستهلاكاً) بجميع أنواعه قومياً وإقليمياً ودولياً من دون وجود حدود ومحددات فاصلة، ومن ثم يرتبط المفهوم هنا بحرية انتقال رأس المال والعمالة والبضائع والخدمات عبر القوميات. أما المفهوم السياسي للعولمة فيشير إلى ...

"عملية يتم من خلالها إيجاد أدوات جديدة للحكم والإدارة ذات طابع عالمي كرد فعل للتحول العولمي الاقتصادي؛ أي إحداث تغيرات شاملة في النظام العالمي السياسي والاقتصادي، وفي مفهوم علماء الاجتماع تشير العولمة إلى حدوث تغيرات بنائية اجتماعية وثقافية ووظيفية تعكس تنامي الاعتماد المتبادل والتفاعل بين الأفراد والمنظمات عبر الزمان والمكان فيما يمكن أن يؤدي إلى "مجتمع عالمي" أو نظام اجتماعي عالمي لا يعترف بالحدود السياسية الإقليمية التقليدية" (Andrews, 1994: 193-218).

ويرى بعض الباحثين أن العولمة عملية اجتماعية تتوارى فيها القيود

والحواجز الجغرافية والأوضاع الثقافية والاجتماعية، ومن ثم فإن "الظاهرة لن تحدث بصورة مطلقة مرة واحدة ولكن سوف يتدرج و يستمر حدوثها كلما أخذت المشكلات صفة العالمية " (Walter, 2003: 117). ويعرف جون تومالتسون العولمة بأنها العملية التي...

"تشير إلى الفعاليات المطردة المتنامية التي تخص الاتصالات الاندماجية المعقدة بين المجتمعات والثقافات والمؤسسات والأفراد على النطاق العالمي، وهي الحركة الاجتماعية التي تضمن انكماش البعدين الزمني والمكاني الذي يؤدي إلى قصر المسافات من خلال اختصار الزمن، مما يجعل العالم يبدو صغيراً إلى حد يحتم على البشر تقارب بعضهم مع بعض كما لو كانوا يعيشون في قرية صغيرة، وليس في عالم مترامي الأطراف (Tomlison, 1991:220).

ويعرفها محسن الخضيرى بأنها مفهوم

"يعبر عن حالة من تجاوز الحدود الراهنة للدول إلى آفاق أوسع وأرحب تشمل العالم بأسره"؛ أي أن العولمة "تمثل الانفتاح على العالم والتأثير الثقافي المتبادل بين أقطاره المختلفة" (محسن الخضيرى، 2001: 1).

ويرى الباحث أن العولمة - اصطلاحاً - تعني اصطباغ عالم الأرض بصبغة واحدة شاملة بجميع أقوامها وكل من يعيش فيها وتوحيد أنشطتها الاقتصادية والاجتماعية والفكرية من غير اعتبار لاختلاف الأديان والثقافات والجنسيات والأعراق.

ومن أهم مؤشرات العولمة التي يطرحها الخضيرى (2001):

1 - حرية حركة السلع والخدمات والأفكار والتبادل الفوري دون حواجز أو حدود.

2 - تحول العالم إثر التطور التقني والتيار المعلوماتي إلى قرية كونية صغيرة، بل كوخ إلكتروني.

3 - ظهور نفوذ الشركات متعددة الجنسيات وفوق القومية وسطوتها.

4 - بروز تيارات فكرية منادية باحترام حقوق الإنسان وأدميته ورفع الاستعباد والجور والطغيان والتعسف وكل أشكال الهيمنة والقهر.

والعولمة نظام أو نسق نو أبعاد تتجاوز دائرة الاقتصاد؛ فهي تعني في معناها اللغوي "تعميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل العالم كله، وهي قد تعني في المجال السياسي - إذا نظرنا إليها من زاوية الجغرافيا " الجيوبوليتيك " - العمل على تعميم نمط حضاري يخص بلداً بعينه، هو الولايات المتحدة الأمريكية بالذات، على بلدان العالم أجمع " (محمد الجابري، 1998: 298). كما يشير بعض الباحثين إلى أن هناك...

"أربع عمليات رئيسة للعولمة، وهي على التوالي: المنافسة بين القوى العظمى والابتكار التقني (التكنولوجي)، وانتشار عولمة الإنتاج والتبادل والتحديث، كما يضيف السيد يسين أن صياغة تعريف دقيق للعولمة يبدو مسألة شائكة؛ نظراً لتعدد تعريفات العولمة، التي تتأثر أساساً بانحيازات الباحثين الأيديولوجية واتجاهاتهم إزاء العولمة رفضاً أو قبولاً ضيقاً أو اتساعاً (السيد يسين، 1999: 43).

ويشبه نجيب غزاوي إمبراطورية العولمة بالإمبراطوريات التي سادت في العصر الأخير، فيقول:

"الإمبراطورية التي عمدت إلى فرض مبادئها ونظمها في الحكم وأنماط حياتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية بالقوة، وكذلك حال الإمبراطوريات الحديثة، مثل: بريطانيا في مستعمراتها، ثم في الكومنولث، وفرنسا في مستعمراتها، ثم الفرنكفونية. وفي نهاية الحرب العالمية الثانية برزت عولمة الشيوعية متمثلة بالاتحاد السوفيتي وعولمته " (نجيب غزاوي، 1999: 49).

إن يمكن القول: إن العولمة ظاهرة جذورها قديمة في حين أن تأثيراتها حديثة مرتبطة ارتباطاً كبيراً بثورة المعلومات وبتقدم تكنولوجيا الاتصال والتجارة، وهي عملية ذات أبعاد مركبة تشمل النواحي الاقتصادية والمعلوماتية والتكنولوجية والاجتماعية والثقافية والسياسية، وللعولمة أبعاد أخرى تحمل آثاراً سلبية على كثير من دول العالم، ولاسيما الدول النامية، والدول الفقيرة، وقد تؤدي إلى تزايد المشكلات العالمية العابرة للحدود وتساعد حدثها مثل مشكلات المخدرات وجرائم غسيل الأموال والهجرة غير المشروعة والتطرف وإنتاج وسائل الدمار الشامل

وانتشارها، ونقلها واستخدامها وتلوث البيئة وظهور الأمراض الوبائية الفتاكة. والدليل على ذلك الأزمات والمشكلات الاجتماعية التي بدأت تظهر في العالم أجمع، والتي يجمع عليها الباحثون أيضاً. ومن هذه النتائج:

أولاً: لقد قضى حوار الشمال والجنوب نحبه، وكذلك صراع الشرق والغرب من قبل؛ "كما أسلمت فكرة التطور الاقتصادي الروح، فلم تعد هناك لغة مشتركة، بل لم يعد هناك قاموس مشترك لتسمية المشكلات. فالمصطلحات من قبيل الجنوب والشمال والعالم الثالث والتحرر والإرهاب لم يبقَ لها معنى متفق عليه" (مارتين، وهاردشومان، 1999: 101).

ثانياً: من وجهة مُنظري العولمة، فإن المجتمعات العاجزة عن إنتاج غذائها أو شرائه بعائد صادراتها الصناعية مثلاً، لا تستحق البقاء، وهي عبء على البشرية أو على الاقتصاد العالمي، "ويمكن أن يعرقل نموها الذي يحكمه قانون البقاء للأصلح. ولذلك يجب إسقاطها من الحساب، ولا ضرورة من ثم لوقف حروبها الأهلية أو مساعدتها أو نجدها" (نعيمة شومان، 1998: 221).

ثالثاً: عاد الاستعمار الاقتصادي والسياسي والثقافي والاجتماعي من جديد في صورة "العولمة بالاقتصاد الحر واتفاقية الجات والمنافسة والربح، والعالم قرية واحدة، والتبعية السياسية، وتجاوز الدولة القومية، ونشر القيم الاستهلاكية، مع الجنس والعنف والجريمة المنظمة" (محمد فهميم، 1999: 58).

رابعاً: غدا العالم الذي خضع للعولمة، من دون دولة، وأمة، ووطن؛ لأنه "حوّل هذا العالم إلى عالم المؤسسات والشبكات وعالم التكتلات، وعالم الفاعلين والمسيرين، وعالم آخر، هو المستهلكون للمأكولات والمعلبات والمشروبات والصور والمعلومات والحركات والسكنات التي تفرض عليهم من خلال الإنترنت وسائر وسائل الاتصال، الذي يحتوي الاقتصاد والسياسة والثقافة" (محمد الجابري، 1997: 201).

ونرى أن العولمة تعني كذلك بروز تيارات راديكالية وثورية رافضة لأنماط التسلط السياسية والاقتصادية والثقافية على مقدرات الشعوب ومصائرهم سواء من داخل مجتمعاتها القومية أو من خارجها، وهو الطرح الأيديولوجي الباحث عن هوية ذات مستقلة عن الآخر، ولكن في الوقت ذاته الراضية للوصاية القمعية من نظمها السياسية والتقليدية.

وعلى المستوى التربوي، فقد أجرى محمود عبده أحمد فراج (2000) دراسة استهدفت تحديد مفهوم العولمة وأبعادها باعتبارها من أبرز التحديات التي تواجه المناهج الدراسية في الآونة الأخيرة، والوقوف على مدى انعكاسها في برامج إعداد معلم التربية الإسلامية في مؤسسات إعداد المعلمين، ومدى وعي الطلاب بها، وأسفرت الدراسة عن أن:

- مفاهيم العولمة من المفاهيم التي اختلفت الآراء حولها، وعزا الباحث ذلك إلى أن المفهوم ما زال في طور التكوين والتحديد، وإلى أن اختلاف ثقافات المفكرين والكتاب يؤدي إلى اختلاف رؤاهم الأيديولوجية حوله.

- العولمة في نظرهم هي محاولة لتذويب الحدود الجغرافية السياسية المصطنعة المقامة بين جميع دول العالم في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والتربوية، وجعلها عالماً واحداً يخضع في مختلف مجالاته لسوق واحدة ظاهرها النهوض بالمجتمعات النامية وتنويرها وتحديثها، وباطنها الهيمنة والسيطرة والحضور الرأسمالي على الصعيد العالمي بالوسائل المختلفة كافة اعتماداً على المنافسة الاقتصادية الحرة التي يجيد لعبها ويسيطر عليها الغرب.

- العولمة أصبحت تأخذ أشكالاً عدة، منها: العولمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية.

- من التحديات التي تواجه الأمة الإسلامية في عصر العولمة، التوتر بين العالمية والمحلية، بين التقليد والحداثة، بين الحاجة إلى التنافس والحرص على تكافؤ الفرص، بين التوسع في المعارف وقدرة الإنسان على استيعابها، وبين الجانب الروحي والجانب المادي. ومن التحديات كذلك اتساع الفجوة التكنولوجية بين الدول العربية والمتقدمة، وتزايد تبني قلة من الشباب للأفكار الوافدة وزيادة انحراف الشباب عن القيم والأخلاقيات الإسلامية، وتزايد الصراع لدى البعض بين ما يشاهدونه في الفضائيات وما يتحلون به من قيم؛ بين عالم تقليدي فقير وعالم متحضر وغني.

عناصر العولمة:

العولمة ظاهرة تتألف من جملة من العناصر، تشكل تجلياتها المختلفة ثقافياً، وسياسياً، واقتصادياً، واجتماعياً، ومن هذه العناصر التي يمكن سردها في هذه

الدراسة انتشار الرأسمالية على نطاق كوكبي، وتحول العالم إلى نظام القطب الواحد الذي تسيطر عليه قوة عظمى واحدة هي الولايات المتحدة الأمريكية، وتفجر ثورة المعلومات عقب انتشار تقنيات المعلومات والاتصالات، وتفوق صناعة المعلوماتية بعد الإنترنت، وتحول الاقتصاد من السلع التقليدية إلى اقتصاديات المعرفة والمعلومات وثورة الإعلانات.

1 - تعميم الرأسمالية:

إن تفوق الرأسمالية على الشيوعية في المجالات السياسية والاقتصادية جعلها تعمم مبادئها على كل المجتمعات الأخرى، فأصبحت "قيم الوحدة والتجارة الحرة والانفتاح الاقتصادي والتبادل التجاري واتصال السلع ورؤوس الأموال وتقنيات الإنتاج الحر للسلع والخدمات والأشخاص والمعلومات هي القيم الرائجة" (Andrews, 1994: 193)، وتقود ذلك أمريكا وتفرضها عن طريق مؤسسات البنك الدولي ومؤسسة النقد الدولي وغيرهما من المؤسسات العالمية التابعة للأمم المتحدة، وعن طريق الاتفاقات العالمية التي تقررها تلك المؤسسات كاتفاقية الجات وغيرها.

2 - القطب الواحد:

تفردت أمريكا بقيادة العالم منذ سقوط الاتحاد السوفيتي وتفكيك منظومته الدولية خلال العقد الأخير من القرن العشرين، ومن الجدير بالذكر أنه "لم تبلغ إمبراطورية في التاريخ مكانة مثلما بلغت الولايات المتحدة الأمريكية عسكرياً واقتصادياً؛ مما جعل هذا التفرد خطيراً على الآخرين في كل المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية" (Bhagwati, 1990: 1304-1317).

3 - ثورة المعلومات:

مرت البشرية بعدة ثورات علمية، منها ثورة البخار، والكهرباء، والذرة، وكان آخرها الثورة العلمية التكنولوجية الخاصة بالتطورات المذهلة في عالم الكمبيوتر. أما المجال الآخر في هذه الثورة فهو "التطورات المثيرة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التي تتيح للأفراد والدول والمجتمعات الارتباط بعدد لا يحصى من الوسائل التي تراوح بين الكابلات الضوئية والمحطات الفضائية والإذاعية التي تبث برامجها المختلفة في جميع أرجاء المعمورة" (Bradley, Hausmann & Nolan, 1993: 7). بالإضافة إلى أجهزة الكمبيوتر "والبريد الإلكتروني وشبكات الإنترنت" التي تربط العالم بتكاليف أقل

وبوضوح أكثر على مدار الساعة. ولقد تحولت هذه التكنولوجيا إلى أهم مصدر من مصادر الثروة أو قوة من قوى التغيير والحراك الاجتماعية والسياسية والثقافية بعيدة المدى في عالم اليوم.

وفي هذا السياق، يمكن تقسيم نظريات العولمة كذلك إلى نوعين، الأول يتعلق بعمليات العولمة اليوم ومقارنتها بخبرات الماضي المعرفية والاجتماعية والثقافية وانعكاساتها السياسية، وخاصة حول قضايا حقوق الإنسان، وتتناول هذه الطبيعة التاريخية للعولمة في سياق تطوراتها وفي سياق علاقتها بالرايكية المرتبطة بالعهد الماضي (Bairoch, 1996:53)، والنوع الثاني من نظريات العولمة يرتبط بالمنظور الاقتصادي والإنتاج والتوزيع وثقافة الاستهلاك والاحتكار والإفلاس والفقر ومستوى المعيشة وتوفر الخدمات والسلع للعولمة (O'Rourke & Williamson, 1999:113).

مظاهر العولمة وأسبابها:

العولمة ظاهرة اقتصادية في مظهرها العام، وعلى الرغم من التطورات والتغيرات المتسارعة التي حدثت في النصف الأخير من القرن العشرين والتي كان لها الأثر الكبير على مجريات اقتصاديات العالم فإن معظم الكتاب يجمعون على أن هناك أربعة عناصر أساسية يعتقدون أنها أدت إلى بروز تيار العولمة، وهي:

- تحرير التجارة الدولية.
- تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- الثورة المعرفية.
- تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات (عيد سعيد إسماعيل، 2001: 100).

ويمكن إجمال الحديث عن هذه العناصر على النحو التالي:

- 1 - تحرير التجارة الدولية: والمقصود به تكامل الاقتصاديات المتقدمة والنامية في سوق عالمية واحدة مفتوحة لجميع القوى الاقتصادية في العالم الخاضعة لمبدأ التنافس الحر؛ حيث تم بموجبه وضع تصورات الاتفاقية العامة للتعريف والتجارة (الجات) التي تسعى إلى إلغاء كل الحدود الإقليمية، السياسية والتجارية في العالم، وتحول الاقتصاد العالمي إلى مرحلة اشتراكية السوق، أو دكتاتورية السوق الرأسمالية، وأن الفوائد المرتقبة للعولمة ستكون موزعة توزيعاً غير عادل وغير متكامل في داخل الدول النامية.

2 - تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة: ويرجع ذلك إلى سببين رئيسين هما: تحرير أسواق النقد العالمية من القيود، والثورة العالمية في الاتصالات الناجمة عن الأشكال التكنولوجية الجديدة.

3 - التقدم العلمي والتكنولوجي: وهو ميزة بارزة للعصر الراهن، وهذا التقدم العلمي جعل العالم أكثر اندماجاً وانفتاحاً بعضه على بعض، كما سهّل حركة الأموال والسلع والخدمات، - وإلى حد ما حركة الأفراد - ومن ثم برزت ظاهرة العولمة، والجدير بالذكر أن صناعة تقنية المعلومات تتركز - وتسيطر عليها - في عدد محدود من الدول المتقدمة أو الصناعية - وخاصة في مجال الإنتاج والتطوير - دون غيرها.

4 - الشركات متعددة الجنسيات: من الممكن - في ظل العولمة - وصف العصر الحالي بأنه عصر الشركات متعددة الجنسيات باعتبارها العامل الأهم لهذه العولمة.

ويرجع تأثير هذه الشركات بوصفها قوة كبرى مؤثرة وراء التحولات في النشاط الاقتصادي العالمي إلى الأسباب التالية:

أ - تحكم هذه الشركات في النشاط الاقتصادي في أكثر من قطر، وإشاعتها ثقافة استهلاكية غير محدودة، وخاصة الاستهلاك الكمالي غير المقنن.

ب - قدرتها على استغلال الفوارق بين الدول في الموارد وفرص تقديم المنح.

ج - مرونتها الجغرافية، وقدرتها على إيجاد شركاء في مختلف دول العالم.

مجالات العولمة:

تعددت مظاهر العولمة، واختلفت بحسب ظروف الفترة الزمنية التي مرت بها العولمة، منذ نشأتها، وبحسب ظروف المجتمع الدولي لتتفق تلك الظاهرة وتتواءم مع هذه الظروف، ويمكن التمييز بين مراحل ثلاث (أحمد خلف، 2000: 87):

المرحلة الأولى: بدأت مع نشر فكرة العولمة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية عام 1945م والدعوة للسلام، وكانت مظاهر العولمة واضحة في إنشاء هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي.

المرحلة الثانية: وقد شهدت انقسام العالم لمعسكرين؛ أحدهما اشتراكي

(شرقي) وله حلف عسكري، هو حلف وارسو، والآخر رأسمالي (غربي) وله حلفه الأطلنطي، وهي عموماً تمثل مرحلة الحرب الباردة بين القطبين المتنافسين.

المرحلة الثالثة: بدأت هذه المرحلة بانهيار المعسكر الشرقي وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الغربيين بقيادة السياسة والقوة والاقتصاد معاً في العالم، وهنا برزت أخطر صور العولمة وأهمها وأحدثها، وهي قيام منظمة التجارة العالمية " الجات ".

ويمكن القول إنه قد ظهرت خلال الفترات الثلاث السابقة، على هامش النظام العالمي الجديد مظاهر أخرى للعولمة، ولكنها أخذت طابع الاندماج الإقليمي بين دول متجاورة، أو ذات مصالح اقتصادية وسياسية مشتركة، وهي كثيرة ومتنوعة حجماً وأهمية، بعضها قام وانتهى (مثل مشروع الوحدة بين مصر وسوريا)، وبعضها الآخر لم يدم طويلاً (مثل مشاريع الوحدة بين مصر وليبيا، وبين مصر والسودان، والاتحاد المغاربي العربي، ومجلس التعاون العربي وغيرها). وأما المشاريع التي مازالت قائمة وتعاني الصراع والتحدي من أجل البقاء فهي عديدة، وأهمها جامعة الدول العربية، ومنظمة الوحدة الإفريقية (تحولت الآن إلى الاتحاد الإفريقي)، ومنظمة دول عدم الانحياز، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، ومنظمة دول مجلس التعاون الخليجي، ومنظمة السوق الأوروبية المشتركة، وتجمع الأوبك، والأوابك، والآسيان. ومن الواضح من خلال الأدبيات التي تمت في هذا المجال أن العولمة أخذت أشكالاً و مجالات عدة، منها العولمة الاقتصادية، والعولمة السياسية، والعولمة الاجتماعية، والعولمة الإعلامية، والعولمة العلمية، والعولمة الثقافية، والعولمة العسكرية.

مجالات العولمة وتجلياتها:

العولمة الاقتصادية:

العولمة الاقتصادية أكثر وضوحاً وحضوراً وتأثيراً في المرحلة الراهنة وهي تشير إلى... "تحول العالم إلى منظومة من العلاقات الاقتصادية المتشابكة التي تزداد تعقيداً لتحقيق سيادة نظام اقتصادي واحد، وفيه يتبادل العالم الاعتماد بعضه على بعض الآخر في كل من الخامات والسلع والمنتجات والأسواق ورؤوس الأموال والعمالة والخبرة، حيث لا قيمة لرؤوس الأموال من دون استثمارات، ولا قيمة للسلع دون أسواق تستهلكها" (أحمد عمر، 2000: 56).

ومن أبرز معالم العولمة الاقتصادية تحرير الاقتصاديات القومية الضيقة وتركها لقوى السوق العالمية التنافسية، إلا أن هذا لا يضع حداً للقدرة التنافسية العالمية للشركات والمنتجات الغربية المدعومة من دولها، وهو الشيء الذي لا تقدر أن تحققه منتجات الدول الفقيرة التي هي في طور النمو؛ مما ينعكس عليها وعلى اقتصادياتها بالسلبية.

العولمة السياسية:

وتعني العولمة في المنظور السياسي أن الدولة لا تكون هي الفاعل الوحيد على المسرح السياسي العالمي أو المحلي، ولكن توجد إلى جانبها هيئات متعددة الجنسيات ومنظمات عالمية، وجماعات دولية وغيرها من التنظيمات الفاعلة النشطة التي تسعى إلى تحقيق مزيد من الترابط والتداخل والتعاون والاندماج الدولي؛ بحيث تكف الدول عن مبدأ السيادة المطلقة، وتأخذ سياستها في التقلص والتغيير تحت تأثير حاجة الدول إلى التعاون فيما بينها في المجالات الاقتصادية والبيئية والتكنولوجية وفي مجال حقوق الإنسان قاطبة ومصالح الشعوب، وغير ذلك؛ مما يعني أن السيادة تكون لها الأهمية لهذه الدول نفسها من الناحية القانونية، ولكن من الناحية العملية قد تضطر إلى التفاوض مع جميع الفعاليات الدولية؛ مما ينتج عنه تقييد حريتها في التصرف بحسب مشيئتها لتتواءم مع مطالب المجتمع الدولي وحقوق مواطنيها المدنية والسياسية، بما يخلق مرونة أكبر في نظمها السياسية وتشريعاتها القانونية (نعيمه شومان، 1999: 161). وتلك القضايا - يرى الباحث - أنها على جانب كبير من الأهمية؛ لأنه يتم توظيفها من قبل الدول القوية وذات الأطماع التوسعية للتدخل في شؤون الدول الأفقر والأضعف لإرغامها على السير في فلك الدول القوية وإلا واجهت مختلف صور القهر كالحصار أو الحرب، أو حتى تغيير النظم السياسية القائمة والتدخل في شؤونها الداخلية تحت ذرائع قد تكون وهمية.

العولمة الإعلامية:

وتهدف العولمة الإعلامية إلى التعظيم المتسارع والمستمر في قدرات وسائل الإعلام ونقل المعلومات على تجاوز الحدود السياسية والثقافية بين المجتمعات بفضل ما توفره التكنولوجيا الحديثة والتكامل والاندماج بين وسائل الإعلام والاتصال والمعلومات ووسائل التنقيف؛ وذلك لدعم عملية توحيد أسواق العالم ودمجها من ناحية وتحقيق مكاسب لشركات الإعلام والاتصالات والمعلومات

العلاقة متعددة الجنسية على حساب تقليص سلطة الدول الإقليمية ودورها في المجالات الإعلامية والثقافية والاقتصادية والسياسية من ناحية أخرى.

العولمة الثقافية:

إن العالم ليس موحدًا ثقافيًا كما هو موحد تجاريًا وماليًا؛ إلا أنه يمكن القول إن العولمة الثقافية تعني ...

"انتقال تركيز اهتمام الإنسان ووعيه من المجال المحلي إلى المجال العالمي، ومن التقليدية والذات المغلقة إلى الحداثة، ومن المحيط الداخلي إلى المحيط الخارجي؛ أي انتقال الأفكار والمعلومات والبيانات والاتجاهات والقيم والأذواق على الصعيد العالمي، وبأقل قدر من القيود والعراقيل والضوابط، ففي ظل العولمة الثقافية يزداد الوعي بعالمية العالم وبوحدة البشرية وستبرز بوضوح الهوية والمواطنة العالمية التي ربما ستحل تدريجياً - وربما على المدى البعيد - محل الولاءات والانتماءات الوطنية" (عبدالخالق عبد الله، 1999: 74-77).

إلا أن الباحث يرى أن العولمة الثقافية من هذا المنطلق قد يكون فيها تهديد للثقافات الإقليمية (بحسناتها وسيئاتها)، فاختلاف بني البشر عبر القرون الطويلة قد خلق ثقافات ذات طابع خاص و متميز، واختلافها وتميزها هو أحد أسرار إبداعاتها وإثرائها للتراث البشري، ومن ثم فإن محاولة إلغاء تلك الخصوصيات وتوحيد الثقافات هو تشويه للثقافات الإنسانية ونيلٌ من تميزها.

وهكذا، يتضح من العرض السابق جدلية ظاهرة العولمة، وتأثيراتها في شتى مناحي الحياة، فما من مكان في الكرة الأرضية إلا طالته اليد الطولى للعولمة، وأثرت فيه سواء كان ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر، سلباً أم إيجاباً، حتى إنه يمكن القول: إن مناخ الكرة الأرضية، وطبيعتها الجغرافية قد نالتها يد العولمة بالخير تارة، وبالسوء تارات أخرى، ومن أهم مظاهر ذلك ظاهرة الاحتباس الحراري، والتصحر، وثقب الأوزون، وغيرها.

بيد أن التأثيرات الأخطر، والأبقى أثراً هي ما انتاب الأنظمة الأيديولوجية للبشر، ولاسيما الشباب الذي وقع فريسة التأثير بتجليات العولمة فكرياً، ودينياً؛ مما أدى إلى تطور فكر الشباب على متصل أحد طرفيه أشد بأساً، وأمضى خطراً من

الأخر؛ طرف ارتد فيه الشباب العربي والمسلم إلى أصولية دينية مغالية ما أنزل الله بها من سلطان، وطرف آخر، انخرط فيه بعض فئات شباب الأمة في ثقافة الغرب الاستهلاكية، التابعة غير المرشدة. وعليه، يناقش الباحث مفهوم الراديكالية، وصلتها بالعولمة، وتأثيراتها في الشباب العربي المسلم.

مفهوم الراديكالية:

إن لفظة راديكالي Radical تعني حرفياً "الجذر" Root، والراديكالية Radicalism، كذلك، هي العودة للجذور، وهو مصطلح ثوري بمعنى التحول الدولي لاستكمال حلقة من التغيرات والتطورات، ومن ثم استجلاب الماضي للحاضر؛ أي بعث الماضي وإحيائه بكل قواعده ولوازمه، وقد يرتبط المفهوم بالتحفظ Conservatism أو الأصولية الفكرية والعقدية والدينية. Fundamentalism. (Royle, 1997:12).

وترجع جذور الراديكالية إلى كتابات إدموند بيرك في اعتراضاته على الثورة الفرنسية عام 1890 وما تمخضت عنه من تغيرات في القيم والبناءات والنظم. ولكن مصطلح الراديكالية ينطوي أيضاً على معنى "التقدمية" Progressiveness؛ بمعنى استجلاب الماضي للحاضر لإحداث ثورة على ما وصل إليه الحاضر من ركود وإحداث تغيير جذري في الأبنية التحتية والفوقية، وهكذا يحتمل مفهوم الراديكالية معاني عديدة انتشرت بشكل واسع؛ من مفهوم التمسك بالجذور والأصولية إلى الإصلاح الفردي إلى الثورة العنيفة إلى الأصولية النهضوية إلى التغير المؤسسي وغير ذلك من معاني ومفاهيم (Royle, 1997:1-8).

ولقد تداول الصحفيون العرب - بعد الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام 1982 - ومن بعدهم الباحثون والمحللون الناطقون بالعربية، مصطلح (الأصولية) Fundamentalism على نطاق واسع، وذلك ترجمة لمصطلحين غربيين استعملتهما الأوساط السياسية والإعلامية والثقافية في الغرب للإشارة إلى حالة اليقظة الإسلامية الراهنة في مختلف أرجاء العالم الإسلامي؛ وهما الراديكالية Radicalism والتكاملية Integrism. والحقيقة أن هذين المصطلحين بما يحملان من دلالات سياسية وفكرية وأيديولوجية لا يعبران تعبيراً دقيقاً عما توحى به لفظة (الأصولية) الراجحة حالياً وخاصة لجهة ما يتضمنه المصطلح الثاني من معاني الرجعية المعادية لكل تقدم، وهكذا يصبح النعت بالأصولية بمنزلة وصمة سياسية،

ودعوة للتخلف والنكوص ورفض كل مظاهر المدنية. والأصولية - اصطلاحاً - هي "مصطلح غربي مترجم عن كلمة الراديكالية Radicalism وأصلها كلمة Radical التي تعني بالعربية: أصل، جذر. إذن (الأصولية) التي جذرها كلمة (أصل) هي ترجمة حرفية (للالراديكالية) التي جذرها (راديكال Radical) وعلى هذا فالراديكالية - كالأصولية - تعني العودة إلى الأصول والتمسك بها والتصرف أو التكلم وفقها (إبراهيم جواد، 2000: 51)؛ لكن الغرب صبغ مصطلح الراديكالية بمعنى آخر هو التطرف Extremism، وربما أضاف إليه معنى العنف والإرهاب، مستمداً ذلك من سلوك الحركات الغربية سواء منها السياسية الشوفينية، أو العرقية أو القومية التي قاومت استيطان العناصر الغربية عنها على أرضها، أو الدينية المنبثقة عن النصرانية واليهودية في صراعها فيما بينها أولاً وفي مقاومتها للمدنية الغربية وتمردا عليها ثانياً.

وقد استعار الغرب هذا المصطلح (الراديكالية) من تلك المواقف المتشددة، ونعت به الحركات الإسلامية ثم جاء دور المتغربين من العرب، فترجموا المصطلح الغربي (الراديكالية) إلى اللغة العربية تحت اسم الأصولية. ومن هنا جاء التباين بين المعنى الاصطلاحي والمعنى اللغوي لكلمة الأصولية بسبب ما حملت في الغرب من معانٍ سلبية مثل التطرف والعنف والإرهاب. وفي هذا المجال يذهب المستشرق البريطاني هومي بابا (أستاذ الأدب في إحدى الجامعات البريطانية) إلى أن الأصولية كلمة ذات دلالات سلبية تلصق بالعالم العربي، مع أن الظاهرة عالمية لا تقتصر على ما كان يسمى دول العالم الثالث مثل الهند ومصر، بل وجدت طريقها إلى العالم الأول حيث الأصولية الإنجيلية على أشدها في الولايات المتحدة.

فمصطلح الأصولية الغربي المساوي للراديكالية معاكس تماماً لمعنى الأصولية في اللغة العربية، لأنه بدل أن يخلع على الحركات الإسلامية معاني الشرف والالتزام والأصالة في الفكر والرأي، يلبسها ثوب الجمود والانغلاق ورفض التكيف. وعلى هذا الأساس شرعت وسائل الإعلام الغربية والأمريكية، ووسائل إعلام المتغربين من العرب والمسلمين في تعبئة الرأي العام ضد الإسلام، والخطر الإسلامي القادم، مستخدمة مصطلح الأصولية تارة ومصطلح الإسلام السياسي Political Islam تارة أخرى للتعبير عن هذا الخطر المحقق بالمصالح الغربية.

إلا أن المفهوم السوسيولوجي لمصطلح الراديكالية، الذي نميل لاستخدامه

(دون أي مضمون تشويهي للأصولية الإيجابية للعقيدة) في هذه الدراسة يشير إلى محاولة التغيير الثوري والعنيف لسلوكيات وقيم ونظم وبناءات اجتماعية قائمة تتعارض مع قيم معتنقي هذه الممارسات الاجتماعية ومبادئهم.

إن الخطاب العربي الراديكالي بفرعيه الأيديولوجي والفلسفي، قد نشأ - في الأساس - استجابة للتساؤل التاريخي الذي يواجه أمة العرب، والأمة الإسلامية كافة، وهو التساؤل النهضوي: لماذا تخلفنا وتقدم غيرنا؟ لقد تطرف البعض من رواد النهضة العربية ومفكريها حين ذهبوا إلى أن الحل الراديكالي لتخلف الأمة يكمن في استئصال "الاستبداد الشرقي الأبدي" الذي لازم المجتمعات الشرقية على طول مراحلها التاريخية، وأن علينا أن نهجر الاستبداد ونأخذ بأحدث نظريات الحداثة ممثلة بالماركسية أو الرأسمالية الغربية، وبصورة ألق أن نستوردها ونطبقها بالجملة، وهذا هو التيار الراديكالي اليساري الشيوعي أو البعثي أوالتغريبي، وفي المقابل، كانت الراديكالية الإسلامية التي حبست نفسها في أصولية مقبنة أضرت أكثر مما أصلحت.

وبهذا كان الخطاب العربي اليساري الراديكالي الرافض للتراث العربي جملة وتفصيلاً يقدم جواباً مضاعفاً عن التخلف والتقدم معاً؛ وفي المقابل، كانت الراديكالية الإسلامية الناشئة التي تبنت في أصولية دينية تمخض عنها توالد الجماعات الإسلامية السياسية التي تسعى إلى السلطة إما بالجهاد والحرب وتبني أساليب التفجيرات المفخخة والقتل الجماعي دون تمييز، والانتحار طلباً للشهادة - ضد أبناء الوطن الواحد - وإما بالسياسة والمكر كما كان الحال مع بعض التيارات الدينية المسييسة أو أصحاب الفكر الراديكالي الأيديولوجي من مصلحي القرن المنصرم.

ويرى الباحث أن تلك التيارات الراديكالية قد جانبها التوفيق في أن تنهي الاستبداد والسلطوية التي كانت سائدة في مجتمعات الأمة العربية على مدار القرن الماضي. وعليه، فإن الخطاب الراديكالي العربي لم يدرك أنه يقف على الأرضية نفسها التي يقف عليها الخطاب السلفي الإسلامي بجناحيه الإصلاحية والراديكالية المسييس، لا بل إنه يبادل الموقع نفسه، فالخطاب السلفي يقول بفكرة المستبد العادل، والخطاب اليساري الراديكالي ينظر لاستبداد الزعيم وديكتاتورية الطبقة العاملة؛ وكلا التيارين بحث عن فكرة العدالة الاجتماعية أو استغلالها لصالح الترويج

لأفكار يمينية متطرفة أو يسارية أكثر تطرفاً. هذا، ويمكن القول إن تراجع التطبيق العملي للنظريات السياسية في الإسلام في الدول العربية كان نتيجة لقيام الدول العلمانية وتبعية النظم السياسية العربية، بعد الاستقلال، للغرب تارة، وللشرق تارة أخرى، وإخفاقها في تحقيق التنمية الحقيقية واسترداد الأراضي المغتصبة. وواكب هذا التطور ظهور الراديكالية الإسلامية في رد فعل معاصر لظهور القومية الثورية ومعايير الحكم العلمانية. وبعد إدراك فشل النزعة القومية كأيديولوجيا رائدة، في سبعينيات القرن العشرين، بدأت الراديكالية الإسلامية في الظهور بوصفها تياراً فكرياً للإسلام السياسي. وقد بدأ ذلك في السعودية على يد بعض أتباع التيار الوهابي (المذهب السلفي)، وفي مصر على يد أتباع حركة الإخوان المسلمين؛ حيث تمت صياغة الراديكالية الإسلامية عقيدة شاملة.

وهذه الجماعات الإسلامية أصل كثير من الجماعات الإسلامية الراديكالية العاملة حالياً. وتتسم التوجهات الراهنة بالعديد من سمات هذه المرحلة التاريخية التي تنتفض فيها الأمة في صحوة جديدة أيديولوجياً وسياسياً؛ إلا أنها دمجت سمات هذه الفترة بالسمات التي لازمت أواخر القرن العشرين وأوائل القرن الحادي والعشرين. فالجماعات الإسلامية المتطرفة اليوم - مثلاً - تنادي بالعودة إلى أصول القرآن، ولكنها تسعى في هذا الإطار إلى احتكار إحدى أدوات الغرب الحديث، وهي الدولة الأمة. كما تستغل هذه الجماعات أدوات الحداثة كأدوات الاتصال المكثف الحديثة، وهو عنصر في أنشطتهم يشبه الفترة الإصلاحية التي سعى المسلمون فيها للتوفيق بين الحداثة والإسلام. وتساعد أدوات العولمة من تقنيات المعلومات والاتصالات والأسلحة الحديثة والخفيفة، وإجادة عناصر هذه الجماعات الراديكالية في استقطاب شباب الأمة، والوصول إليهم، وإلى غسل أفكارهم وإعادة برمجتها عبر لقاءاتهم ومعسكراتهم الخاصة، ومن خلال القنوات الفضائية الأكثر انتشاراً، وبتأثير للفكر الديني الراديكالي، وكذلك عبر الإنترنت ووسائل الاتصال الحديثة.

فقد أصبح للجماعات الدينية الأصولية الراديكالية شبكات واسعة من الحركات تتخذ من دول أوربا مقراً لها. والإسلام يتم تصديره باستمرار والجماعات الراديكالية آخذة في الاستقرار في الغرب؛ بل إن بعض أصحاب هذه التيارات على أهبة الاستعداد للتعاون مع الغرب ضد أنظمة الحكم في بلادهم (كما كان الحال مع قادة التيار الشيعي في إيران إبان الثورة ضد شاه إيران في سبعينيات القرن العشرين)، ولا غرو أن نجد ذلك التعاون بين الكونجرس الأمريكي وجماعة الإخوان

المسلمين، أو حتى جماعات إسلامية أو مسيحية أخرى، من خلال التواصل المستمر بين عناصر من هذه الجماعة وأعضاء في الكونجرس الأمريكي خدمة لمصالح مشتركة لكلا الطرفين. وحين يجتمع هؤلاء الأفراد المسلمون للعمل في دول أوروبا الغربية فإنهم لا يستهدفون التأثير على حكومات الغرب، بل التأثير على الأحداث في الشرق الأوسط، وهو يخدم أهداف الغرب، وكذلك أهداف هؤلاء الراديكاليين. كما أن هناك ما يدل على أن هذه الشبكات الاجتماعية تتسع في الواقع ويزداد التنسيق بين المسلمين في أوروبا بسبب العولمة والتوسع السريع للاتحاد الأوروبي.

الشباب والعولمة والراديكالية:

يشكل الشباب قطاعاً واسعاً من السكان في العالم العربي؛ إذ تبلغ نسبتهم 20,5% من إجمالي المجتمع، وهذه البنية الديموغرافية النشطة والخصبة - نظرياً - هي ما يميز المجتمع العربي، ويضفي أهمية إضافية على قطاع الشباب في بلداننا. وقد أشارت الإحصاءات إلى أن عدد الشباب العربي قد بلغ عام 2000 نحو 58 مليون شاب من أصل 300 مليون نسمة (المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، 1988: 242) علماً بأن تقديرات أخرى تشير إلى أن الشباب يشكلون نحو ثلث السكان في العالم العربي (المجموعتان الإحصائيتان، 1985-1990، جامعة الدول العربية).

والشباب مرحلة من مراحل النمو لا تنفصل عما سبقها أو يليها أو يترتب عليها، وهي تشكل مساحة واسعة في الهرم السكاني لأي مجتمع (وخاصة في الدول الإسلامية ودول العالم الثالث)، وتتميز هذه المرحلة بأنها انتقالية إلى الرجولة أو الأمومة، ويتخطى الأفراد فيها مرحلة التوجيه والرعاية ويكونون أكثر تحرراً.

وتشكل هذه الفئة في مجتمعنا العربي أهمية كبيرة حيث يعد مجتمعنا العربي من المجتمعات الفتية، وإن التحديات التي تواجههم إحدى أهم القضايا وأبرزها؛ لأنها تستهدف زلزلة كيان المجتمعات والقضاء على قوتها وثرواتها. والشباب طاقة كبيرة ذات تقلبات نفسية سريعة و غير متوازنة أحياناً مما يجعلهم أكثر ميلاً إلى ما يحرك تلك الطاقة أو تبني كل ما هو جديد وغريب يبث في نفوسهم الفضول والطموح في التغيير، والشباب يشكلون قوة ضغط وإمكانات، ويمكن أن يعتبروا سلاحاً ذا حدين، فإما أن توجه تلك الطاقة للبناء والتنمية، أو توجه إلى زعزعة الأوضاع وتدمير المجتمع.

والشباب في إطار هذه المعطيات هم الأكثر تأثراً بتوجهات العولمة وقضاياها ومشكلاتها، فما دامت مشروعاً كونياً للمستقبل كما يطمح ويروج منظروها ومفكروها فإن الجيل الجديد هو الأسبق للتعاطي مع هذه التوجهات وأدواتها؛ فالكمبيوتر وشبكات المعلومات والاتصالات ونقل المعلومات المعقدة أصبحت في متناول أيدي الشباب، فضلاً عن أنماط المعيشة التي تطرحها العولمة من مأكّل ومشرب وعادات ثقافية موجهة بالدرجة الأولى إلى أجيال الشباب، تجعلهم الأقدر على الاستجابة والتقبل للمفاهيم الجديدة (فوزية العامري، 2002: 105)، بل تبنيها في ظل السخط و الظلم و الفقر السائد، و هو ما ساعد على ثورية الشباب و زادت في ظلها الصراعات والعنف، وانتهاك موثيق حقوق الإنسان، كما حدث في العديد من البلدان اليوم.

مفهوم الشباب:

لا يوجد تعريف واحد للشباب، وهناك صعوبة في إيجاد تحديد واضح لهذا المفهوم، وإن كان يشير إلى فئة عمرية بين المراهقة والنضج أو الرشد والاستقرار، وهي مرحلة قد تراوح بين نهايات العقد الثاني من العمر حتى نهاية العقد الثالث منه. وعدم الاتفاق على تعريف موحد شامل، يعود لأسباب كثيرة، أهمها اختلاف الأهداف المنشودة من وضع التعريف وتباين المفاهيم، والأفكار العامة التي يقوم عليها التحليل السيكولوجي والاجتماعي الذي يخدم تلك الأهداف. لذلك، فإن المفهوم يتسع للعديد من الاتجاهات التالية:

1 - الاتجاه البيولوجي:

وهذا الاتجاه يؤكد الحتمية البيولوجية باعتبارها مرحلة عمرية، أو طوراً من أطوار نمو الإنسان، الذي يكتمل فيه نضجه العضوي، وكذلك نضجه العقلي والنفسي، الذي يبدأ من سن 15-25 سنة، وهناك من يحددها من 16-35 سنة.

2 - الاتجاه السيكلوجي:

يرى هذا الاتجاه أن الشباب حالة عمرية تخضع لنمو بيولوجي من جهة ولثقافة المجتمع من جهة أخرى. بدءاً من سن البلوغ وانتهاءً بنضجه النفسي وتكوين شخصيته المستقلة ودخول الفرد إلى عالم الراشدين الكبار، حيث تكون قد اكتملت عمليات التطبيع الاجتماعي. وهذا التعريف يحاول الدمج بين الاشتراطات

العمرية والثقافة المكتسبة من المجتمع (الثابت والمتغير) ونضج تكوين الذات واستقلاليتها.

3 - الاتجاه السوسيولوجي (الاجتماعي):

ينظر هذا الاتجاه إلى الشباب باعتباره حقيقة اجتماعية وليس ظاهرة بيولوجية فقط، بمعنى أن هناك مجموعة من السمات والخصائص الاجتماعية إذا توافرت في فئة من السكان، أمكن اعتبار هذه الفئة شباباً. وتشتمل هذه الخصائص والسمات على عناصر السن والنضج والقدرة على تحمل المسؤولية، وأداء دور فاعل بناء في تكوين المجتمع والقدرة على النقد والتخطيط لتطوير الذات، وإن كانت بعض تلك الخصائص تعتمد على مستوى الذكاء وإمكانات الموروثات العضوية وحسن استغلالها، وكذلك تعتمد على الثقافة السائدة في المجتمع ومستوى التعليم والتأهيل المهني، ومدى إتاحة الفرصة لهذه الشرائح العمرية للإبداع والتنافس من أجل خلق ظروف معيشية أفضل.

وثمة اتفاق على صعوبة تعريف الشباب، وربما يمتد الاتفاق إلى عدم جدوى الاستغراق في مثل هذا الجدل، إذا ما كان بوسع التعريفات الإجرائية العملية أن تمد بأدوات فعالة وفاعلة للفهم والتغيير. غير أن للمفاهيم الشائعة صلة مزدوجة بالواقع: فهي تعبر عنه بقدر ما تسهم أحياناً في حجبها وفي التأثير على التعريفات الإجرائية. ويصدق ذلك - بشكل خاص - على استخدام اللغة العربية الاصطلاحي لكلمة الشباب؛ فعلى حين تصف الكلمة حالة أو مرحلة عمرية، غالباً ما يجري استخدامها للحديث عن جماعة من الذوات تجمع افتراضياً بين "شبان" و"شابات". وفي مقابل هذه الكلمات الشائعة في كتابات مختلفة وفي لغة الحياة اليومية، فإن اللغة التقنية المعتمدة في الحديث عن هؤلاء قلما تشير إليهم على هذا النحو، وغالباً ما تجردهم إلى ذكور وإناث، مستخدمة لغة الجداول الإحصائية، عندما يكون ثمة حاجة إلى ذلك.

أما الاستخدام الإجرائي لكلمة الشباب، والمحايد ظاهرياً من حيث النوع، فهو يستدعي على نحو مبهم وقوي في آن واحد صورة حشد من الشبان، وللأمر علاقة مباشرة بمكانة الشباب في المجتمعات المحافظة باعتبارهم يشكلون ثقلًا اجتماعيًا، وخطراً سياسياً محتملاً أكبر مما تمثله الشابات في المجال العام، على الرغم من

حضورهم الفعلي على صعيد الممارسات. فالعديد من المبادرات حسنة النية تعيد في واقع الأمر تكريس التوزيع الاجتماعي للأدوار على أساس النوع.

ومن داخل هذا الإطار، يمكن أن نضيف كذلك أن ما وراء الاستخدام الجاري دلالة أكثر تحديداً لشبان متعلمين أو منخرطين في العملية التعليمية. وهو على سبيل المثال المعنى الضمني الذي تشير إليه "سنوات الشباب" التي عرفت بها بعض البلدان العربية في النصف الثاني من ثلاثينيات القرن العشرين، حين تمرد شبان متعلمون على النخب السياسية الحاكمة. وفي المقابل، فنحن لا نعرف الكثير عن الرؤى السياسية للعمال الشباب، لا لأنها غائبة وإنما لاعتيادنا على أن يقرن الشباب بالتعليم وعدم استقلاليتهم المعيشية، ومتى التفتنا إلى غير المتعلمين، فإن ذلك يتم من منظور الخصائص الناقصة. وغالباً ما تعنى الدراسات برأس المال التعليمي، معبراً عنه بسنوات دراسية، وشهادات، ومهارات قابلة للتسويق في سوق العمل، أو مسوغات لممارسة الحقوق السياسية، لكنها نادراً ما تهتم بما يمكن أن تعنيه المعارف والخبرات التي يمتلكها شبان وشابات لا يخضعون لتلك المعايير نفسها. وعليه، فإن الرؤى المجتمعية الدارجة التي تقرن بلفظ الـ "شباب" تنطوي على تفصيلات ضمنية تتصل - على ما يبدو - بكل من النوع والانتماء الاجتماعي.

ويتشابه ذلك مع مسألة الشريحة العمرية. فثمة اتجاه معمم لتوسيع الشريحة العمرية التي يتم إدماجها تحت عنوان الشباب، ولعل ذلك يتفق وما تتجه إليه المواثيق الدولية من التوسع في حماية حقوق قطاعات سكانية أوسع، بغية أن تصبح مشمولة ضمن شبكات أمان جديدة. فبمناسبة العام الدولي للشباب 1985 اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة تعريفاً يحدد الشباب بمن هم بين 15 و 24 سنة، وجرى اعتماد هذا القياس لمختلف الإحصائيات. وفي المقابل فإن اتفاقية حقوق الطفل تسري على كل من هم دون سن الـ 18، ما لم يبلغوا الأهلية قبل ذلك، بمقتضى التشريعات الوطنية. وعلى المستوى الإجمالي يقابل ذلك على صعيد السياسات الوطنية، توسيع الشريحة من أعلى لمواجهة مقتضيات جديدة يملها الأخذ في الاعتبار التحول في مراحل الحياة؛ فإسكان "الشباب" في مصر - على سبيل المثال - يمتد إلى من تجاوزوا الـ 35 عاماً، وتوسيع نطاق الشريحة من أسفل كذلك؛ استجابة لحاجات غير ملبأة، كانتقاد "المفهوم التقليدي لصحة المرأة، الذي يقتصر على سنوات الإنجاب 15-45 سنة" (المجلس القومي للأمومة والطفولة، 2001).

ويقابل ذلك الاتجاه اتجاه عكسي لاستقطاع شرائح عمرية بعينها داخل التصنيف الواحد، على اعتبار أن لتلك الشرائح خصوصيات معينة، أو لأسباب إجرائية تتعلق بفاعلية السياسات والبرامج على أرض الواقع، وقد يتدعم ذلك الاتجاه مع الأخذ في الاعتبار التوزيع الجغرافي لمختلف المؤشرات الاجتماعية على صعيد كل قطر عربي؛ ويشار في هذا الصدد إلى اتجاه تقارير التنمية البشرية القطرية العربية التي تأخذ في الاعتبار التقسيمات الإدارية، الأمر الذي يسمح برصد أفضل للتفاوتات الحادة التي لا تكشف عنها المتوسطات القومية. وعلى صعيد الوطن العربي، يبدو واضحاً اليوم ذلك الاهتمام الجديد - نوعاً ما - بالمراهقة، كما تدل على ذلك توصيات الاجتماع الرابع لرؤساء اللجان / المجالس الوطنية للسكان المنعقد في مدينة الرباط عام 2001، إضافة إلى المسوح الحديثة (سحر الطويلة، 1999/2000)، وكذلك الاهتمام بتحديد فئة المراهقات (Cawtar, 2003). كما نلاحظ أنه قد انتقل إلى الخطاب العربي تعبیر الشباب البالغ Young Adults. وقد تعرضت كتابات أوروبية وأمريكية لدلالة ظهور هذه المصطلحات في الخطاب العلمي والسياسي (Bréviglieri & Cicchelli, 2003:66)، في لحظات معينة من حياة هذه المجتمعات، فيما يعد بمنزلة تأسيس اجتماعي وتكريس لوجود جماعات/فئات اجتماعية وعمرية محددة، إضافة إلى ما يتيح ذلك من إمكانية المقارنة بين شروط مثل هذه التحولات عبر مختلف المجتمعات.

وعلى صعيد المسوح والدراسات الكيفية، تتنوع التعريفات المعتمدة وفقاً للعديد من الاعتبارات؛ فالتصنيفات المعتمدة قد تكون الأقرب إلى الواقع الميداني الذي تتناوله أو أقرب إلى الشرائح العمرية التي تعتمدها السلاسل الرقمية المتاحة، بما يسمح بتكوين العينات الممثلة وإجراء المقارنات وقياس التغير عبر الزمن. فالمسح المصري قد تبني تعريفاً موسعاً للمراهقة - أو النشء - 10 إلى 19 سنة، مطابقاً لتصنيفات صندوق الأمم المتحدة للسكان، لكنه عاد وميز بين مختلف الأسئلة الموجهة لشرائح عمرية معينة؛ تكييفاً لها مع مقتضيات الواقع المصري. ونظراً لاختلاف وجهات النظر الاجتماعية والقانونية وتعددتها في تعريف مفهوم الشباب وتحديد السن والشخصية الشبابية من حيث النضوج والمسؤولية الاجتماعية والقانونية، فإننا سنعتمد تعريف الأمم المتحدة المتفق عليه الذي حدد الشباب بالفئة العمرية التي تراوح بين 15 و 24 عاماً، أو يمكن مجازاً أن يمتد السن حتى نهاية العقد الثالث من العمر؛ وذلك لاعتبارات اجتماعية يرى الباحث أن تؤخذ

في الحساب مثل: امتداد سنوات الدراسة، وعدم الاستقلالية المعيشية لأفراد هذه الشريحة، وتأخر سن الزواج والاستقرار الأسري، وأخيراً وليس آخراً قضايا الاستقرار الوظيفي والإسكاني والاستقلالية في اتخاذ القرار وتحمل تبعاته.

تأثير العولمة على الشباب:

الشباب أكثر عرضة للتأثيرات الوافدة من الخارج، ونعني بذلك تأثيرات العولمة، التي تكشف لهم عن حياة شباب آخرين، وفي مجتمعات أخرى، وتدفع بهم نحو المقارنات، وتختصر المسافات بقدر ما تعمق التمايزات والفوارق وتكس الثروات في أيدي القلة. ويرواح احتكاك الشباب بهذه التأثيرات، تبعاً لوسائل الاتصال المتاحة لهم، فما يسمى بالفجوة الرقمية digital divide لا يقع بين المجتمعات فحسب وإنما داخلها أيضاً (Suoranta 2003:12-16).

ويرواح كذلك موقف الشباب من تلك التأثيرات بين تبني ما يفد إليهم أو الاكتفاء بموقف المتفرج، وبين التشبث بموقف المحافظة الراضية، والارتداد إلى أصولية حضارية، أو فكرية، أو دينية عقدية، تتسم بالتطرف أحياناً، أو بالاعتدال المتطلع إلى السلطة أحيان كثيرة، فيما ...

"لا يعد اتباعاً لتقاليد الآباء، بقدر ما هو إعادة ابتداء لها، على نحو يتحدى ثنائية الحداثة / التقليد؛ فالعولمة تعمق من التمايزات بين الشباب وإن ترتبت عليها تأثيرات محلية غير مقصودة، ولا يخضع الشباب لها ولا هم بالضرورة ضحاياها السلبيون وإنما تتوافر لهم قدرات متفاوتة على التفاوض وعلى إدماج العناصر الوافدة ضمن شفرة محلية" (Appadurai, 1996:54).

ويواجه هؤلاء الشباب يومياً سيلاً من الرسائل الإعلامية - المنافس الحقيقي للمؤسسة التعليمية - التي تتوجه إليهم بوصفهم "جماعة مستهلكة" لمختلف السلع المادية والثقافية "الشبابية" التي تصنع في مجملها مظهراً ونمط حياة، والتي وإن كانت تخاطب نوي القدرة الشرائية المرتفعة من الشباب، إلا أنها سرعان ما تتجلى في "طبقات شعبية" من السلع ذاتها، لنوي الدخول المحدودة. وهكذا فإن خصخصة المكان وإغلاقه على القادرين - من الشواطئ إلى الجامعات - يكافئها تعميم لبعض المفردات الثقافية (من لغة الشباب إلى الأغنية). فمستوى تعليم أفراد شريحة الشباب وثقافتهم المغلقة أو المفتوحة ودرجة وعيهم بواقعهم واحتياجاتهم

المستقبلية تؤدي دوراً في تقبل الرسائل الإعلامية الموجهة إليهم عبر تقنيات العولمة المختلفة أو رفضها.

على أن رصد مضمون الرسائل الإعلامية، ثقافية كانت أم استهلاكية، لا يغني عن محاولة تعرف استقبالات الشباب لهذه الرسائل. وفي الإطار ذاته يتوافر لهؤلاء الشباب من وسائل التسلية وقضاء أوقات الفراغ ما لم يكن متاحاً لنويهم، وإن كان العديد منها يقترن بالقدرة المادية؛ وبقدر ما تتوافر هذه الوسائل، فهي تكون أحياناً سبلاً للولوج إلى المجال العام، أو لتكوين عالم خاص كثيراً ما لا يملك الكبار مفاتيحه. وما بين الرسائل التي تتحدث بلغة الشباب وبين مختلف وسائل التسلية التي تجيد مخاطبتهم، غالباً ما تسقط سهواً حملات التوعية ذات الطابع الخطابي والأخلاقي، هذا إن لم تثر السخرية، وذلك على الرغم من أن أوقات التسلية وأنشطتها هي مدخل لإيصال رسائل هادفة، وإن كانت غير متجهمة تعبر أولاً عن احترام موجهيها للشباب وتحقيق طموحاتهم وتطلعاتهم المتجددة (Irby & Tolman 2003).

يخرج الشباب في العالم العربي إلى الوجود الاجتماعي، وقد شهدت وتشهد المنطقة العربية صنوفاً من الاحتلال الأجنبي، والحروب بين دولها، والحروب الأهلية والصراعات الداخلية: فمن احتلال ومقاومة داما أكثر من نصف قرن في فلسطين، إلى احتلال جديد في العراق، إلى حربين في الخليج، مروراً بصراعات مستمرة في الداخل (السودان، الجزائر)، و نزاع بين دول عربية متجاورة في المشرق و المغرب، وجراح لم تندمل بعد (لبنان)، وضغوط خارجية سياسية واقتصادية، وأنظمة سياسية تتفاوت من حيث ما تسمح به من فرص التعبير والتغيير وممارسة المواطنة. ولكل ذلك تأثيره المباشر على الشباب وتأثيره غير المباشر والبعيد المدى على القدرات والمقدرات وعلى البنى الاجتماعية والذاكرة الجماعية.

ويبدو من كل ملامح التغيير هذه أن شباب اليوم ليسوا بمعزل عن سبقتهم، وعما ينتقل من خلال التفاعلات عبر الأجيال، فهم يحملون ميراث الآباء - على ما فيه أو ما يغيب عنه - بمختلف أنواعه؛ رأس مال اقتصادي واجتماعي وثقافي، تتولى آليات إعادة الإنتاج الاجتماعي نقله من جيل إلى جيل، عبر الأسرة والمدرسة والمؤسسات الدينية تحديداً وعبر تحديات فرص العمل والإعلام، حتى ليبدو أحياناً أن المواقع الاجتماعية لشباب الحاضر قد حددت سلفاً في الماضي، وأن الشباب ما

هم إلا حوامل تتحقق عبرها آليات اجتماعية صارمة. والأقرب إلى الدقة أن الشباب شأنهم شأن غيرهم، يتعاملون مع "بنية الفرص المتاحة" اجتماعياً لهم، والموزعة بشكل غير متكافئ، بما يزيد أو يحد من قدراتهم على التفاوض. ويقابل ذلك حقيقة أن "سياسات الشباب" التي تتبناها النظم السياسية والحكومات، والتي تستهدف هذه الشرائح العمرية، ما هي في واقع الأمر إلا سياسات مهدئة للتغيير. وسياسات استيعاب أكثر من كونها سياسات وبرامج لتذليل الصعوبات وتحقيق الطموحات وتنمية حقيقية تدعم وتعزز سبل المشاركة في البناء.

إن التحولات الهيكلية بعيدة المدى (سكانية وتعليمية واقتصادية) لا تنتج "الشباب" فحسب، بل تعيد تشكيل مجمل شبكة العلاقات الاجتماعية، وعلى رأسها الأسرة. وتدفع هذه التحولات إلى مساهلة علاقات التضامن والمساندة عبر الأجيال باتجاهيها؛ شباب يعتمد على الدعم الاقتصادي للأسرة بقدر أكبر ولفترات أطول، واحتياج أكبر لجيل من الآباء والأمهات يتجه للعيش لفترات أطول كذلك، في ظل غياب أية ترتيبات مؤسسية لدعم كبار السن ونوعي الاحتياجات الخاصة - 81:2003 (Lane, 83).

وفي هذا الصدد ترى إحدى الدراسات أن الشباب العربي المعاصر يبني هويته ويخطط لمستقبله في إطار مثلث، أضلاعه هي: الأسرة والدولة والشارع، على ما بينها من تفاعل صراعي وعلى ما شهدته العقود الأخيرة من تغير في أنوار كل طرف. فقد اضطلعت الدولة في العقود الأخيرة ببعض مهام الأسرة من خلال السياسات التعليمية والصحية والترفيهية والتدخل لضبط الاقتصاد. أما الشارع فالمقصود به أنماط الحياة والتفكير التي قد تخرج عن دائرتي الدولة والأسرة والتي جرت العادة على اعتبارها واقعة على هوامش المجتمع. أما وقد تراجع دور كل من الدولة والأسرة، فقد تم تسليط الضوء على هذه الأنماط وإن كانت ليست بالجديدة (Meijer, 2000: 63). أما العائلة فهي تظل الملاذ الآمن عند الأزمات، والسند الاقتصادي لفترات البحث عن العمل، وأحد مصادر الحميمية. على أن ذلك لا يعني عدم تعرضها لتغيرات وهزات عميقة (كالتحولات البنائية للأسر، من نمط الأسرة الممتدة إلى نمط الأسرة النوواة)، ولمنافسة من قبل مؤثرات أخرى ولتغير كفي في نمط العلاقات بين أفرادها (Hopkins, 2003: 46-47).

ويشير بعض الباحثين إلى أن التغير الديموغرافي الحادث في المجتمعات

العربية، يشكل تهديداً للنسق البطريركي الذي حكم إلى الآن نظام الأسرة؛ لقد استند ذلك النظام إلى سلطة رب الأسرة على باقي أفراد الأسرة، وسلطة الأخ الأكبر على سائر الإخوة، وسلطة الذكور على الشابات والنساء. وفي هذا الصدد، يذكر فارجس ما مفاده:

أما وقد تراجعت معدلات الخصوبة وقل عدد الأبناء، فقد تقلصت فرص الهيراركية بينهم. وعلى جانب آخر فالتعليم من جهته لا يؤثر في هيراركية النوع فحسب، بل يمتد تأثيره إلى هيراركية الأجيال كذلك. فقد ازدادت سنوات الدراسة، وبهذا المعيار، فالشابات صرن أكثر تعلماً لا من أمهاتهن فحسب بل من آبائهن أيضاً، وصرن أكثر قرباً من مستويات تعليم الشبان، بل إن أعدادهن تفوق أعداد الذكور في الجامعات. والتعليم هو بعد أحد مكونات ممارسة السلطة الاجتماعية" (Fargues, 2003: 387).

وما نعنيه إجمالاً من الملاحظات السابقة هو تفكك النموذج المثالي والتقليدي لمراحل الحياة وعلاقاتها الاجتماعية الواضحة والمتفق عليها؛ فحتى ماضٍ قريب كان يبدو أن ثمة سلسلة من التحولات والعلاقات الصراعية المنضبطة والمعروفة التي يفضي كل منها إلى الآخر، فمن كنف الأسرة إلى المدرسة/الدولة، ومن التعليم/الثقافة إلى العمل ومن ثم الاستقلال عن الأسرة/الزواج والتحقق عبر السعادة الفردية أو الانخراط في المجال العام والمواطنة. أما اليوم فيبدو أن المسارات التي بدت مستقيمة بالأمس قد غدت أكثر تعرجاً وانقطاعاً وصراعيةً، وأن المعايير العمرية والأخلاقية المحددة لإنجاز طائفة المهام الاجتماعية التي تفرضها رؤية المجتمع عن المسار الفردي والاجتماعي السوي (الانتهاء من الدراسة، ثم العمل، فالزواج) قد فقدت قدراً من دلالتها وذلك لاتساع دائرة طموحات الشباب ومطالبهم في مجالات يصعب حصرها اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً.

صراع القيم والمرجعيات الثقافية، وتأثيراتها في الشباب:

إذا كانت القيم الاجتماعية تعريفاً هي "تلك المعتقدات الموروثة اجتماعياً وثقافياً التي نتمسك بها بالنسبة لنوعية السلوك المفضل ومعنى الوجود وغايته" (بركات، 2000: 637)، فإن القيم بهذا المعنى تشكل مصدراً للمعايير والمقاييس والأهداف وأشكال التصرف المفضلة. وهي متنوعة بسبب تعدد مصادرها

وتوجهاتها وغاياتها لظروف زمانية ومكانية، ولهذا ليس غريباً أن تتكامل في بعض الحالات وتتناقض في حالات أخرى.

تشكل القيم أحد أهم ضوابط السلوك الاجتماعي؛ نظراً لمساهمتها في تحديد التفضيلات والاختيارات في المواقف الحياتية للأفراد والجماعات، فمنها تستمد المعايير والأعراف والعادات والتقاليد المتبعة في المجتمع، وهي بهذا المعنى تشكل جزءاً أساسياً من الثقافة العامة بمصادرها والاتجاهات التي تسهم في تعزيزها داخل الثقافة العربية المعاصرة.

وتفرق العلوم الاجتماعية بين قيم الغاية وقيم الوسيلة، وبين القيم العمودية والقيم الأفقية، وكذلك بين القيم النسبية والقيم المطلقة، علاوة على التمييز بين القيم المادية والقيم الروحية، وهناك من يوسع هذا التصنيف ليشمل التمييز بين قيم الاتباع وقيم الإبداع، وقيم الامتثال وقيم التفرد، وقيم الشعور بالعار وقيم الشعور بالذنب، وقيم القضاء والقدر وقيم الاختيار الحر، وقيم العقل وقيم القلب، وقيم الشكل والمضمون، وقيم احترام السلطة وقيم التمرد عليها، وقيم الرحمة والإحسان وقيم العدالة الاجتماعية،... إلخ (حليم بركات، 2000: 655-684).

لكن الغنى والتنوع الشديد الذي ينطوي عليه التصنيف القيمي السابق، لا يغير من حقيقة وجود اتجاهين قيمييين سائدين، ينتمي أحدهما إلى الثقافة التقليدية بمطلقاتها وتراتبيتها واستنادها إلى إرث ثقافي موغل في الذاكرة والتاريخ، في حين ينتمي الاتجاه الآخر إلى ثقافة عربية معاصرة تزوج بين ما هو أصيل في تراثنا وتاريخنا وبين العصر الراهن بفلسفاته وتقنياته وأنماط عيشه. والصراع القائم بين هذين الاتجاهين مازال محتتماً على الرغم من الغلبة الظاهرة للقيم التقليدية التي تميل إلى الجبرية والماضوية والاتباع والشكلية النصوصية والامتثال القسري والإحساس بالعار والانغلاق واحترام السلطة والتسليم بطاعتها (اعتماداً على ثوابت عقائدية ونصوص شرعية انتقائية)، في حين تسعى الثقافة التغييرية لتعزيز قيم المستقبلية وحرية الاختيار والإبداع وتعزيز سلطة العقل والفردية والإحساس بالذنب ومحاسبة الذات والتمرد والانفتاح على الآخر والعدالة، في الوقت نفسه الذي تحاول فيه ثقافة التغيير التنويرية تجاوز الثنائيات السابقة والموازنة بين العقل والقلب والشكل والمضمون والأصالة والحدثة.

وإذا استندنا إلى مقولة كارل ماركس بأن الواقع المادي والاجتماعي هو الذي

يخلق الوعي الطبقي، وإلى مقولة "عبد الرحمن بن خلدون" التي ذهبت إلى أن أخلاق الناس وقيمهم - ومن ثم ثقافتهم ووعيهم - تتحدد بحسب فرصهم في المعاش، فسرعان ما سنكشف عن تأثير السياق المجتمعي العربي في أوضاع الشباب ومدى مشاركتهم. ولا تستكمل مقولة ابن خلدون قدراتها التفسيرية إلا بإضافة أثر العوامل الخارجية، وخصوصاً في عصر العولمة، لأن تجاهل مفاعيلها القائمة والمحتملة يُخل بالتحليل، خصوصاً أننا نعيش في عالم تزداد فيه الروابط والتفاعلات على صعد الاقتصاد والاجتماع والثقافة والسياسة ويزداد بشكل ملحوظ تأثيرها على الأفراد والجماعات والأمم أياً كان موقعها الجغرافي وانتماؤها الاثنى أو الدينى أو اللغوي.

ومن المسلمّ به، أن المجتمعات في تغير مستمر و أنه لا يوجد مجتمع يريد لأبنائه مستقبلاً مبهماً وغير آمن، وحيث إن الشباب طموح وآمال وأحلام، فإن المشكلة تبدأ حينما تنعدم لديهم إمكانية تحقيق الطموحات والآمال، فظروف المجتمع المادية والاجتماعية والسياسية هي البيئة التي قد تساعد الشباب على تلبية حاجاتهم المادية والنفسية وتمكّنهم - ذكوراً وإناثاً - من أخذ دورهم والمشاركة في الحياة العامة، إن كانت ظروفها مناسبة، وهي نفسها التي تحول دون تحقيق غاياتهم وإشباع حاجاتهم وطموحاتهم إن كانت ظروفها مقيدة وغير مناسبة لتحقيق آمالهم وتطلعاتهم في حياة أفضل و مستقبل أرغد.

وبشكل عام، يمكن إرجاع القيم السابقة - على تنوعها واختلافها - إلى خمسة مصادر أساسية مستمدة من أنماط العيش، (البداوة - الزراعة - التمدن) ومن العائلة بأشكالها الممتدة، وكذلك من الدين الإسلامي أساساً وبقية الأديان الموجودة في المنطقة، إضافة إلى المدرسة والجامعة؛ أي البيئة التعليمية بمعارفها وعلاقاتها، وأخيراً الحضارة المعاصرة وقيمها التي تسعى لأن تكون كونية وشاملة عبر آليات العولمة الثقافية والإعلامية، وأيضاً من خلال الأدوات الاقتصادية والتكنولوجيا.

هذا، ويرى كل من كينارد وآبوت أن الشباب في الدول النامية من أكثر الفئات العمرية الراغبة في تحقيق أهدافها وطموحاتها، وأحياناً تتجاوز إمكانياتهم وقدراتهم تحقيق مثل هذه الطموحات والأهداف الاقتصادية والسياسية والثقافية، الأمر الذي يدفعهم لمعيشة العديد من المشكلات والاتجاه نحو الطرق غير المشروعة. ومن ثم

يقعون في الأخطاء ويرتكبون الجرائم مخترقين قيم المجتمع ومعاييره وضوابطه (Clinard & Aboot, 1973:46- 48). وغالباً ما تستغرق المسائل المالية جزءاً كبيراً من اهتمام الشباب، وقد يتمحور هذا الاهتمام حول مسألة الحصول على المال، ولو بطرق غير مشروعة. إذ يمثل نقص التمويل مشكلة رئيسة لأغلب الشباب نتيجة للبطالة، أو العمل المتقطع أو الدخل المنخفض الذي لا يحقق للشباب متطلبات حياته. ومع التآرجح المستمر بين الأمان والقلق فقد يلجأ الشباب إلى ارتكاب العديد من أنماط الإجرام، والانخراط داخل نطاق العديد من التيارات الراديكالية الراضية للأمر الواقع، ومن ثم الانجراف والوقوع في المشكلات الاجتماعية.

ونظراً لسرعة التحولات المحلية والعالمية، فالباحث يرى أن الشباب في المنطقة العربية يعيشون مرحلة انتقالية لم تحسم خياراتها بشكل نهائي بعد. وباعتبارهم من أكثر الفئات الاجتماعية انفتاحاً على الثقافات الأخرى، وأشدّها تطلعاً وطموحاً، فإنهم أكثر ميلاً إلى قيم التجديد والتغيير وأكثر تمرداً على ما يحيط بهم من قيم ومعايير وخيارات اجتماعية وسياسية وحياتية.

العولمة وأثرها على إشكالية التقليد والحداثة:

إن العولمة ليست مسألة جديدة تم اختراعها حديثاً؛ بل هي ظاهرة قديمة كما أشرنا، لكن الجديد هو مدى اتساعها وشمولها الكرة الأرضية كوحدة متصلة، وسرعتها في التغيير، وسهولة تجاوزها للحدود، ومعرفتنا ووعينا بهذا البعد وملاحظتنا له يومياً عبر معرفتنا بما يجري في جميع أنحاء الكرة وتبادل التأثير. وما كان ممكناً طرح مسألة حداثة/ تقليد، بهذا الوضوح، لولا ظاهرة العولمة المتزايدة والتحديات التي تطرحها على الثقافات الأخرى. فما إشكالية الحداثة والتقليد وموقع الإسلام منها في إطار العولمة المتوسعة لتطول مختلف أوجه وجودنا؟

يرى بعض الباحثين الغربيين أن الفهم الحالي للتقليد على أنه مجرد غياب للحداثة، وأن هذه الأخيرة هي التحرر من التقليد، هو ما يحتاج ربما إلى إعادة نظر أو اعتباره - على الأقل - تحليلاً مبسطاً. وبحسب هذه الوجهة فإن كل ما يظهر في الغرب من جديد هو حداثة. أما في المجتمعات الأخرى، غير الغربية، فالحداثة تفسر دائماً على أنها شيء خارجي قادم من الغرب؛ مما يجعل هذه الثنائية تقع في إطار غرب/ لاغرب. ومن هنا يصبح التقليد هو الحالة السابقة على دخول الحداثة والتغريب، ومن هنا أيضاً يصبح إلصاق التقليد بالمجتمعات غير الأوروبية هو نوع

من إسقاط للنقد الموجه للحالة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية السائدة في تلك المجتمعات من منظور غربي (شولتسه، 2002: 81 - 122). وهنا نجد تأثير المفهوم الفيبيري للمجتمع التقليدي في اعتبار التراث على أنه تقليد؛ والتراث - بحسب فيبر في كتابه "الأخلاق البروتستنتية وروح الرأسمالية" (1958م) - "هو نظام موروث أبوي وبدائي" أو بمعنى آخر، نظام استبدادي وسلطوي ونخبوي.

المسألة الثانية التي تحتاج إلى مراجعة هي الطريقة التي تم التعامل بها مع مفهوم الحداثة بوصفها ظاهرة مستجدة ذات خواص ثقافية متحررة من عقال الزمن؛ فعندما دخلت الحداثة عنصر تصنيف في العلوم الاجتماعية (خلال العقد الأخير من القرن العشرين في دول الغرب الرأسمالية) تم وضع الإسلام في الطرف المقابل لها، وصار هناك نوعان من القواعد المعيارية، هما ما يتعلق بالحداثة من ناحية وما يتعلق بالإسلام من ناحية ثانية. واعتبر الإسلام بدوره واحدة من أدوات التصنيف في العلوم الاجتماعية مما نتج عنه ثنائيتان: (تقليدية / معاصرة) أو (إسلام / حداثة). وألغيت فكرة أن التمسك بالتقليد ممكن في سياق الحداثة نفسها، ولنتذكر هنا نموذج (اليابان والصين!) وهو نموذج يؤثر في النظرة إلى جدلية (حداثة - تقليد) ويؤكد أن العقلانية لا تزال تطبع مفهوم الحداثة حتى اليوم (روا، 1994: 124)، ولا يزال التحليل يخضع للصورة القديمة لعصر التنوير التي ترى أن معنى التقدم يكون واحداً، ويعني أن الحداثة السياسية هي تلك المجسدة بالديموقراطية البرلمانية الغربية مترافقة مع النمو الاقتصادي وتحرر الأخلاق والعلمانية والحرية العقائدية. وهذه الصورة يتبناها العالم الإسلامي الذي يعتبر تمسكه الراهن بتقليديته الخاصة - تلك التقليدية التي تقف على النقيض من العقلانية الأوروبية - أمراً إيجابياً، لكن عين الرضا هذه سوف تظل رومانسية وعاطفية. لقد كان لعدد من الكتاب العرب - في مطلع القرن العشرين - مثل محمود حقي، وأحمد شوقي، وطه حسين، ومحمد عبده، وعبد العزيز الرشيد - تماماً مثل هذه النظرة "الرومانسية"؛ حيث جددوا رسمياً التمسك بالتراث الوطني، لكن دون أن يكونوا هم أنفسهم ملتزمين ذلك في حياتهم الخاصة (شولتسه، 2002: 89).

العولمة وصراع الهوية:

يقصد بالهوية Identity تحديد الفرد لكيونته الحالية من انتماءات وولاءات

وقدرات، وما ستؤول إليه هذه الكينونة في المستقبل، بحيث يكون المستقبل المتوقع امتداداً واستمراراً لخبرات الماضي، وتكون خبرات الماضي متصلة بما يتوقعه من مستقبل اتصالاً ذا معنى، كما ينطوي مفهوم الهوية على شعور الفرد بكونه قادراً على العمل كشخص متفرد دون انغلاق في العلاقة بالآخر.. ويشتمل تكوين الهوية على الإحساس باستمرار الكيان الداخلي، وهذا يعني أن الفرد يعيش ليحقق توقعاته، وتوقعات المجتمع أيضاً مع سعيه الدائم للمحافظة على استمرار تصوره لهذا الكيان الداخلي واعتراف الآخرين به (محمد عبدالرحمن، 1988: 35-37). وهكذا يتضح أن الهوية لا تتكون فجأة ولكن يسبقها - كما يرى محمد عبد الرحمن - اثتلاف بين الماضي والحاضر، حتى يستطيع الفرد أن يحدد من سيكون في المستقبل. وتنشأ أزمة الهوية عندما يفشل الفرد في تنمية هوية ذاتية مستقلة أو يستمر في تبعيته للآخرين والاعتماد عليهم دون أن يكون له دور واضح في تقريره أو تعديله أو تغييره (محمد عبدالرحمن، 1988: 12).

وهناك ثلاثة عناصر يتوقف عليها تحديد الهوية، وهي:

- أن يدرك الفرد - (أو الأمة) - ذاته على أن بها تمثلاً واستمراراً داخلياً.
- أن يشعر الفرد بالثقة في هذا الكيان الداخلي الموحد، الذي سبق أن تكون.
- أن تكون لدى الفرد الثقة في استمرار تطابق ما بالداخل وما بالخارج (Erikson, 1980: 89).

وفي ضوء هذا يمكن أن نقول إن هوية الفرد هي كيانه الذي لا ينفصل عنه، وهوية الأمة هي أيضاً كيانها الذي لا يمكن أن يغيره مغير بسهولة، ويدخل التمسك بالدين واللغة والعادات والتقاليد والأعراف الاجتماعية، وعلى ذلك فلكل أمة هويتها التي تتميز بها عن غيرها، والتي يمكن أن تتأثر بالغير إيجاباً وسلباً، وكذلك تؤثر فيه.

وقد اختلف المفكرون حول العلاقة بين العولمة والهوية الثقافية الإسلامية، فالبعض يرى أن العولمة بما تحمله من قيم مادية تتعارض مع هذه الهوية، وأن تأثير العولمة فيها يدخل ضمن عملية "الاختراق الثقافي أو الاحتواء الثقافي" ومحاولة فرض ثقافة الغالب على المغلوب، ومن ثم فالعلاقة بينهما علاقة تنافر وصراع، في حين يرى البعض الآخر أن العولمة بما تحمله من قيم غربية لها تأثيراتها الإيجابية على الهوية الثقافية الإسلامية (كما كان للإسلام تأثير في الهوية الأوروبية والفارسية

والتركية)، فهي تعمل على تحرير المجتمعات من الولاء للقيم وللثقافات المتعصبة الجامدة؛ فالعلاقة هنا علاقة انفتاح مطلق، وهناك فريق ثالث يرى أن الهوية الثقافية الإسلامية تستطيع أن تتفاعل مع العولمة وتستفيد منها وتفيدها، ومن ثم فالعلاقة بين هذه الثقافات علاقة تعاون وجدل وتبادل وتكامل (كما كانت).

ومهما يكن من شيء، فإن الهوية الثقافية الإسلامية في ظل النظام العالمي الجديد تواجهه العديد من التحديات والمخاطر كالدعوة إلى أن تخلف المسلمين يرجع إلى تمسكهم بدينهم ومحاولة زرع عقدة الشعور بالنقص وفقدان الثقة بالذات في نفوسهم وترسيخ أن السير على درب السلف الصالح إنما هو سبب في تخلفهم، وأنه لا سبيل لهم إلى التقدم سوى الأخذ بأسباب الحضارة الغربية الحديثة، ومن المخاطر أيضاً اللغة العلمانية التي تسعى الدول الغربية إلى فرضها على الدول العربية بالترغيب أو الترهيب بهدف إضعاف اللغة العربية... ولقد أثمرت هذه الدعوة عند العلمانيين المنبريين بالثقافة الغربية فراحوا يهاجمون العربية ويفضلون الإنجليزية عليها ويرون في الأخيرة لغة العلم والابتكار والتقدم ولغة التجارة العالمية، في حين يرون في العربية أنها قاصرة عن ملاحقة التقدم العلمي وأن في استخدامها تخلفاً، ويرون أن من الصعب الإلمام بقواعدها. (محمود فراج، 2002: 112-139).

إن النظام العالمي الجديد يعمل دائماً على إبراز الهوية والمواطنة العالمية لتحل تدريجياً محل الولاءات والانتماءات الوطنية عن طريق إقصاء الثقافات المحلية وتهميشها أو العمل على ذوبانها في الثقافة العالمية، ومن ثم، فهو يركز على انتقال تركيز اهتمام الإنسان ووعيه من المجال المحلي إلى المجال العالمي، ومن المحيط الداخلي إلى المحيط الخارجي. وأمام كل هذا نقول إن الثقافة الإسلامية تملك من عناصر القوة ما يجعلها قادرة على الدفاع عن نفسها من خلال توعية أفرادها بمفرداتها وقيمها وسلوكياتها ودعوتهم للتمثل بها لتأكيد هويتهم الإسلامية وكذلك دفعهم للتمسك بلغتهم والمحافظة عليها، فهي من لوازم غرس الهوية والاعتداد بها فضلاً عن أنها وعاء هذه الثقافة وجوهر هويتها ومن ثم ينبغي المحافظة عليها بتطوير أساليب تعليمها وتكثيف استخدامها في الحياة (محمود فراج، 2002: 112-139 وأحمد أبو زيد، 2005: 158-169).

ويرى الباحث أنه ليس من الضروري أن تتعارض أو أن تتناقض الهوية العربية

الإسلامية مع الهوية والمواطنة العالمية؛ فلا أحد ينكر أن العالم يتكون من ثقافات وعقائد وحضارات ولغات مختلفة، وتلك الثقافات والعقائد والحضارات ليست في صراع دائم، وهي ليست بمعزل في الوقت نفسه عن التأثير بعضها في بعض. فالجدل ومحاولة إثبات الذات لا يكون من خلال الانغلاق ورفض الحوار مع الآخر، وخاصة في ظل حتمية التطور التقني والثورة المعلوماتية وانتشار آليات العولمة ومؤثراتها. وهكذا، فإن إثراء الذات وتطويرها، ومواجهة التحديات الداخلية والخارجية وتحقيق تنمية مستدامة بإفساح المجال لمشاركة كل قطاعات المجتمع وشرائحه للإسهام في العملية التنموية، في عالم لا يرضى بالجمود - يحتم علينا التعامل بإيجابية مع تحديات العولمة.

التحديات التي تفرضها العولمة على الشباب:

إن العولمة بمظاهرها المتعددة تشكل تحدياً للعالم الإسلامي في الوقت الحاضر وتنطوي على كثير من المخاطر التي تحتم التعامل معها بحذر والاستعداد لما قد ينتج عنها من آثار؛ لقد وضعت ثقافة العولمة أمام شباب أمتنا الإسلامية - بصفة خاصة - مجموعة من المخاطر والكوارث والتحديات، من أهمها:

- التآرجح بين العالمية والمحلية؛ حيث تفترض المتغيرات العالمية أن يصبح المرء شيئاً فشيئاً مواطناً عالمياً دون أن ينفصل عن جذوره.

- التآرجح بين الكلية والخصوصية، بين عالمية الثقافة والحفاظ على هوية الفرد وطابعه الذي يتمثل في نزوعه إلى اختيار مصيره والحفاظ على تقاليده وثقافته الخاصة التي تهددها التطورات الجارية.

- التآرجح بين التقليدية والحداثة؛ مما يتطلب موقفاً يمكن الفرد من التجاوب مع الغير دون التنكر للذات وبناء الاستقلال الذاتي في تكامل واتساق دون التعارض مع حرية الآخرين ومواجهة التحدي الذي تطرحه تكنولوجيا المعلومات الجديدة.

- التآرجح بين التوسع الهائل للمعارف وقدرة الإنسان على استيعابها وبين تقليدية مناهج التعليم العربية وإغراقها في التلقين والحفظ؛ فالضغط القائم حالياً على المناهج الدراسية كبير، وأي إستراتيجية واضحة للإصلاح يجب أن تقوم على اختيار العناصر الرئيسة لتعليم أساسي يتيح للمرء استيعاباً وإبداعاً يعمل على تحدي التخلف ومظاهره السلبية ليعيش حياة أهنأ بفضل المعرفة والتجربة.

- التآرجح بين الجانب الروحي والمادي؛ فالعالم متعطش إلى مثُل عليا وقيم

أخلاقية، والتربية مطالبة أن تحفز في كل فرد هذا التسامي للفكر والروح والتفوق على الذات وتجاوزها في إطار تقاليده ومعتقداته (علي الجمل، 2001: 42).

ويضيف باحث آخر هو محمد علي نصر بعضاً من هذه التحديات التي يواجهها الشباب والتي تزداد حدتها في ظل ظاهرة العولمة مثل:

- تزايد تبني قلة من الشباب اتباع الأفكار الواردة من الخارج دون تفنيد أو تحليل أو نقد.

- وقوف الأمية الأبجدية، والأمية الثقافية حائلاً لدى بعض فئات المجتمع دون المقدرة على ملاحقة التطورات التكنولوجية الهائلة.

- زيادة انحراف قلة من الشباب عن التمسك بقيم المجتمع وسلوكياته وأخلاقياته.

- تزايد مقاومة بعض الأفراد لكل ما يرد من مجتمعات أخرى، وخاصة عبر شبكات المعلومات والأقمار الصناعية والانغلاق دونها بحجة أن ذلك يتعارض مع أصالة المجتمع وتراثه.

- انخفاض موازنات التعليم العالي و البحث العلمي في الوطن العربي مقارنة بالدول المتقدمة؛ مما يزيد الفجوة الثقافية بين مخرجات التعليم العالي في الوطن العربي وخارجه.

- التناقض بين مخرجات التعليم العام والعالي، وبين احتياجات سوق العمل وقدراته الاستيعابية في الوطن العربي؛ مما يعوق طموحات الشباب في تحقيق مستقبل أفضل واستثمار قدراتهم المعرفية و المهنية وظيفياً.

- صورية المشاركة السياسية ومحدوديتها ومصادرة الحقوق المدنية وحرية التعبير عن الرأي في أجزاء كبيرة من الوطن العربي باسم المصلحة الوطنية والضرورة القومية.

- تزايد قصور الاهتمام بدراسة آداب وفلسفات وتاريخ دول العالم المختلفة بوجه عام، خاصة بعد هبوب رياح العولمة على العالم (محمد نصر، 1999: 78-99).

- ونظراً لاعتبارات عديدة، يجب الانتقاء وأخذ الإيجابيات وترك السلبيات؛ حيث إن المسلم مطالب بالبحث عن المفيد النافع. وسياسة الانتقاء هذه يمكن أن

تنتج على المستوى الفردي وكذلك على مستوى الأمة. وفي هذا يرى مانع الجهني (1998) أن خير حماية لهذه الأمة هو...

"السعي الحثيث الجاد لكي تتعامل الدول الإسلامية في احتياجاتها البشرية والمادية بحيث لا تحتاج إلى غيرها إلا في المجالات الضرورية جداً، ولا بد للعالم الإسلامي من موقف تكاملي ومنهج واع في اختيار الحسنات ورفض السيئات وتقديم البديل الإسلامي الكامل الجدير بإنقاذ البشرية و أخذها للعالمية الربانية وإنقاذها من العولمة المادية من خلال نموذج يلفت الأنظار وجدير بالتطبيق والتنفيذ لتحقيق مصلحة الإنسان وربطه بخالق الكون".

وعلى هذا النحو، يمكن القول إنه من الممكن الاستفادة من تيار العولمة إذا استطاعت الدول العربية والإسلامية أن تتفهم ما يكاد لها، وإذا اتحدت أو تضامنت اقتصادياً، وأيديولوجياً، بدلاً من حالة التنافر والتضاد القائمة بشكل بارد أو ساخن، وإذا وعى الشباب المسلم وقياداته الدور المنوط به لتحقيق تنمية مستدامة لمجتمعه وللإنسانية بعامه، وذلك من خلال تقديم صورة صحيحة ومعتدلة عن الإسلام وعقيدته الإنسانية لتصبح هذه العقيدة مثلاً يحتذى؛ كونها عقيدة داعية للبناء والتعمير، تحقيقاً للمشیئة الإلهية من إعمار الإنسان للكون وتمكينه منه.

الخاتمة والتوصيات:

إن العولمة ليست فلسفة محدودة أو ثقافة ضيقة أو مذهباً اقتصادياً محصوراً، أو قناة تلفازية ذات اتجاه واحد. العولمة - من خلال ما عرضنا - ظاهرة عالمية كونية شاملة، تغمر كرتنا الأرضية، وهي أكبر حقيقة واقعية في عصرنا الراهن في ظل ثورة أحالت الكرة الأرضية إلى بنك منظم من المعارف، وقرية من المعلومات تدور في الاتجاهات كلها، وتخرق حواجز الحدود السياسية بين الدول لتصل إلى الشعوب مباشرة بعيداً عن وصاية ورقابة النظم السياسية وأجهزتها.

إن العولمة غزت الدنيا كلها، في السياسة والاقتصاد والاجتماع والتربية والتعليم والثقافة والإعلام والإنتاج التكنولوجي. وهناك ما يزيد على خمسمائة قمر صناعي تدور حول الأرض مرسلة إشارات لاسلكية تكرر العولمة، فبوساطة الصور المتحركة على شاشات أكثر من مليار جهاز تلفزيوني، تتشابه الصور وتتوحد الأفكار والأحلام والأمانى والأفعال، بحيث أصبح هذا الإعلام إعلاماً بلا

وطن في فضاء بلا حدود ولا يحتكره أحد. إذن، لا يمكن أن يدَّعي عاقل أننا نستطيع أن نضع الأمة الإسلامية في علية ونغلق عليها الباب، وحتى إذا استطعنا فإن هذا ليس في صالحنا، ولا صالح أجيالنا القادمة، ولا في صالح بناء حضارتنا الإسلامية الجديدة، ولا في صالح البشرية التائهة التي تنتظر منقذاً يقدم إليها نماذج تطبيقية من القيم الفاضلة، والأخلاق النبيلة، والأخوة الإنسانية الحقيقية، التي تربط بين البشر جميعاً.

وفي هذا السياق يقول محمود فراج:

"إن الخطر لا يكمن في العولمة ذاتها بقدر ما يكمن في سلبية المتلقي، وفي التوظيف الأيديولوجي للعولمة، ونجاح العولمة في الهيمنة والاختراق والتأثير لا يتعلق بإمكانات وقدرات الدول المتقدمة الفاعلة المصدرة للعولمة بقدر ما يتعلق بسلبية وضعف الدول الأخرى المتلقية" (محمود فراج، 2002: 142).

وهكذا، فإن الباحث يرى - ويشاطره الرأي كثير من الباحثين - أن الأمم الضعيفة، والمنغلقة على نفسها خوفاً، في مواجهة العولمة هي التي تخسر كل شيء. وأما الأمم القوية التي تتفاعل إيجاباً مع العولمة وتندمج بها وتثريها وتقدر على إعادة توجيهها وتتفاعل مع معطياتها، فهي التي تربح معركة المنافسة الحضارية مع العولمة، وهي التي تثري التراث البشري، وهي التي بذلك تحمي شبابها من الوقوع في شرك التطرف والإرهاب وتدمير الذات.

إن التعامل مع دنيا العولمة لا يعني أن العولمة قدر مفروض يكسب الرهان دائماً، ولا يعني أنه استسلام ذليل، وإنما التعامل القوي يعني التعايش معها، وتوظيف بُعدها التكنولوجي والحضاري والثقافي والاستفادة منه لمواجهة الهيمنة الغربية باسم العولمة. وهو كذلك يعني قبول نقد الذات وإعادة توجيه السياسات الداخلية لتحقيق قدر أكبر من العدالة والمساواة والمشاركة في صنع القرار بما يخدم مستقبل الأمة.

ولا بد لنا - المسلمين - أن نقرر هنا أنه ليست هنالك حضارة أو ثقافة أو قيم أو دين على وجه الأرض ستتأثر بالعولمة، كما سيتأثر بها الدين الإسلامي والحضارة الإسلامية والعالم الإسلامي بعد سبات عميق لقرون عديدة من الضعف والتشتت والتبعية. و"إن جاء باحث ودرس العولمة بأبعادها كلها دراسة متفحصة

وَدَّعَى بأن تدمير المسلمين جميعاً هو الهم الشاغل للعولمة الأمريكية الرأسمالية والصهيونية، قد لا يكون مخطئاً في رأي الكثيرين في ذلك" (بيار الجميل، 1998: 75). ويتحدث المفكر الفرنسي المسلم روجيه جارودي عن هذه العولمة الأمريكية الصهيونية فيقول:

"هذه الوحدة التي أسسها الحكام الأمريكيان، واللوبي الصهيوني "الآيباك" AIPAC، وساسة دولة إسرائيل، تقوم اليوم - أكثر من أي وقت مضى - على وحدة الهدف الذي هو محاربة الإسلام وآسيا اللذين يعدان أهم عقبتين في وجه الهيمنة العالمية الأمريكية والصهيونية" (روجيه جارودي، 1998: 50).

ويقول باحث آخر:

"ومن المؤكد أن المستهدف بهذا الغزو الثقافي هم المسلمون. وذلك لعاملين:

أ - ما تملكه أوطانهم من مواد أولية هائلة يأتي على رأسها النفط والغاز وثروات طبيعية أخرى.

ب - ما ثبت لهم عبر مراكزهم وبحوثهم وجامعاتهم ومستشرقهم من أن هذه الأمة مستعصية على الهزيمة، إذا حافظت على هويتها الإسلامية، ومن ثم فالطريق الوحيد لإخضاعها يتمثل في القضاء على تفرد شخصيتها وإلغاء دينها الذي يبعث فيها القوة والثورة والرفض لكل أشكال الاحتلال والسيطرة (مالك أحمد، 2000: 39).

إن مقدمات المواجهة بين الإسلام وزعماء العولمة باتت من الواضح بما لا يدع مجالاً للشك في تصميمهم على إنهاك الشعوب الإسلامية نفسياً وسياسياً واقتصادياً عبر الحملة الإعلامية الواسعة التي تستهدف سمعة المسلمين وتلصق بهم شتى الأعمال الإرهابية والإجرامية وكل ما يسيء إلى هذه الشعوب وأمنها واستقرارها وتعاونها. وعموماً، يمكن القول: إن مواجهة تحديات العولمة ليست مسألة فكرية سجالية، بل هي ضرورة لازمة ضد تكريس التبعية والفرقة، وإعادة إنتاج التخلف والخضوع للاستعمار والدعوات الخطيرة ضد القيم والمبادئ الإسلامية.

ويرى بعض الباحثين الإسلاميين أن "سر الرفض الغربي للنهضة الإسلامية

يعود إلى الأهمية الحيوية والسياسية للدولة الإسلامية وامتلاك الأمة الإسلامية للمقومات الذاتية التي تؤهلها - لو استثمرت على نحو صحيح - لأن تشكل قوة ليس على الصعيد الاقتصادي فحسب بل على المستوى الحضاري عامة". ومن هنا يأتي الإصرار في الدوائر الغربية الاستعمارية على أن يظل المشروع الإسلامي رهن الاعتقال وراء قضبان التخلف والتبعية (منير شفيق، 1992: 91؛ والحسين عصمة، 1998: 21). ويرى الباحث أن هناك تيارات أيديولوجية محلية تسهم في دعم هذه الرؤى المعادية للثقافة الإسلامية؛ حيث تركز الفتوى والنزاعات المحلية والإقليمية بتبنيها أطروحات وممارسات متطرفة ومتعصبة وعدوانية، تدمر مكاسبنا الوطنية وثرواتنا، وتستغل الشرائع الشابة أدوات لتجذير حالة عدم الاستقرار وتكريس التخلف والتبعية.

إن استهداف الشباب المسلم والعربي من قبل القوى المعادية ذات الإمكانيات التكنولوجية والاقتصادية والسياسية العالية لهو محاولة لضرب الأمة الإسلامية في أعز ما تملك من ثروة، وذلك من أجل إعداد جيل جديد يتقبل الثقافة والحضارة الغربية بخيرها وشرها في سبيل إدامة تبعية الشرق للغرب وتكريس استغلال ثرواته الطبيعية. وكذلك فإن انتشار مبادئ وقيم التعصب والتطرف والإرهاب وكرهية الآخر، لهو تكريس لمبادئ التخلف. في حين إن الكثير من حكماء الأمة ومفكرها الصادقين يؤكدون إمكانية مواجهة العولمة وتحدياتها من خلال بناء الذات وانطلاقاً مما نملكه من قدرات مادية ومعنوية صنفها بعض الباحثين بما يلي:

1 - قوة المعاني القرآنية ومدلولاتها المفتوحة:

حيث توحى عشرات الآيات القرآنية بأكثر المعاني سموً وشمولاً وقابلية للتلقي الإيجابي، فوظيفة المسلمين التركيز على هذه المدلولات المفتوحة وترويجها عن طريق الاستفادة من الإمكانيات الثقافية المتطورة لتوكيد ربانية الكون وعظمة قيم الإسلام ولتأكيد أن المسلمين أمة وسط ذات رسالة خالدة، صالحة لكل زمان ومكان دون تعصب أو تطرف أو عزلة وانغلاق.

2 - التركيز على ترسيخ مفاهيم الثقافة الإسلامية وقيمها في مواجهة مفاهيم الفوضى والإباحية والضياع:

نتيجة للغزو الثقافي - الإعلامي - التغريبي تعرضت جوانب كثيرة من الثقافة السائدة في البلدان الإسلامية لتشوهات المفاهيم واختلاطها؛ كالعادات المستحدثة

والسلوكيات السائدة في أوساط الشباب الإسلامي، فقسم كبير منها هو تقليد للغربيين في عاداتهم وسلوكهم بدعوى التنوير والانفتاح. وانتشرت في بعض البلاد الإسلامية ألوان من الجرائم لم تعرف من قبل. أما الإنتاج الأدبي والفني فإنه في أغلبه يحمل مفاهيم الثقافة الغربية من إثارة وإشباع غرائز وتسلية وتسطيح فكر. وهكذا تجري عملية خلط للثقافات ومسح للهويات واستقطاب لفكر الشباب، فتخترق العناصر السلبية والغريبة والمدمرة بنياننا الثقافي ومكونات هويتنا الإسلامية والعربية حتى لا يكاد جيل الشباب يرى في ثقافتنا الشرقية وممارساتنا غير جوانبه القهرية السالبة لتطلعاتهم.

3 - العمل الجاد لبناء الإنسان:

إن الإنسان يشكل الثروة الحقيقية لأي أمة ويمثل الشباب عصب تلك الثروة، ومن البدهي والحتمي التركيز على بنائه، حيث إن العالم الإسلامي والعربي يملك بمجمله أو كدول طاقات شابة ضخمة، لكن هذه الطاقات لا تزال أقرب إلى التهميش، في الوقت الذي نجد فيه أن مئات آلاف من الأدمغة العربية والإسلامية الشابة المؤهلة المهاجرة استطاعت أن تفرض وجودها على مستوى مراكز الأبحاث العلمية المتقدمة وكبريات الجامعات في كل من أوروبا وأمريكا. ونعتقد أنه إن لم تحسن الأمة استيعاب أبنائها وتربيتهم على قيم الحرية المسؤولة والشجاعة. وإذا لم يتخل القادة والساسة عن ميولهم وممارساتهم التسلطية الأنانية، فستجد الأمة العربية نفسها وقد ازدادت تخلفاً وتراجعاً، وشهدت مجتمعاتنا ظهور المزيد من الاتجاهات الرافضة والثورية لمظاهر الاستبداد والتسلط.

4 - الاعتماد على الذات:

فالموقف من الذات وإمكاناتها يشكل عاملاً غاية في الأهمية لبلوغ النجاح أو السقوط والفشل، وهذا يسري على الأمم والشعوب أيضاً، فالأمة التي لا تثق في قدراتها وطاقات شبابها ومفكرها ومبدعيها، ولا تقدر إمكاناتها الذاتية حق قدرها، لا يمكن أن تكون على الدوام إلا ظلاً للآخرين، تابعة لهم. فتحقيق التنمية لا يمكن أن يعتمد على الاستيراد من الخارج لكل عناصر التنمية بل هو عمل داخلي ينم عن صيرورة تغييرية وإبداع يتضافر فيها العديد من العوامل المحلية: البشرية والاقتصادية والسياسية والثقافية، فيما تبقى العوامل الخارجية معطيات مساعدة ليس أكثر، وإذا كانت العولمة قد جعلت من العنصر الخارجي عاملاً حاسماً في

عملية التغيير والتطوير، فإن ذلك لا يعني القفز على العناصر الداخلية بل لا بد من مضاعفة الجهود لتقويتها وتقويمها والرفع من مناعتها ضد الذوبان والسقوط أمام الخارج المنافس، ولا مناص للأمة من نهضة شاملة تعيد الاعتبار لنفسها بين الأمم.

5 - التكامل والوحدة:

إن حتمية الرفع من مستوى الأداء الاقتصادي بوساطة ترشيد استعمال الموارد التي يفرضها منطق العولمة، دفع بالدول الرأسمالية (ودول شرق آسيا، وأمريكا اللاتينية) إلى التكتل في إطار تجمعات جهودية، والهدف من هذه التكتلات هو تعزيز القدرات التنافسية وخلق كيانات اقتصادية عملاقة ذات طاقات عالية، وإمكانات كبيرة تؤهلها لخوض المنافسة الاقتصادية / التكنولوجية الدولية ومواجهة القوى الدولية الأخرى المنافسة؛ غير أن البلدان الإسلامية من جهتها ليست على ما يبدو معنية بهذه التحديات، وقلما تعتمد على طاقاتها البشرية الشابة على الرغم من كل ما تملكه من مقومات الوحدة المادية والروحية (الدين - اللغة - التاريخ - الجغرافيا)، ولديها تكتل إقليمي يضم الدول الإسلامية. إلا أن، ما يحز في النفس أكثر، تضارب الاتجاهات واختلاف الاهتمامات لدى ساسة البلدان الإسلامية (وكذلك الدول العربية)، فكل بلد يعتبر نفسه أمة في حد ذاتها، لها خصائصها التاريخية والجغرافية ولها مميزاتها الثقافية والاجتماعية، كما يعتبر نظامها السياسي والاقتصادي هو الاختيار الذي يجب أن يحتذى.

إن المطلوب اليوم من صانعي القرار في العالم العربي والإسلامي تجاوز الخلافات المصطنعة والحساسيات الضيقة، والعمل لأجل تحقيق حد أدنى من التنسيق والتعاون خدمة للمصالح المشتركة. إنه ليس من الحكمة أن تقف أقطار العالم العربي والإسلامي مكتوفة الأيدي إزاء ظاهرة العولمة، بل يجب عليها أن تأخذ بالأسباب لمواجهة سلبياتها بالموضوعية قبل فوات الأوان، فهناك حاجة لإعطاء أولوية عليا للجوانب الآتية:

1 - نحو مشروع حضاري إسلامي: في ضوء التحديات والمستجدات التي يشهدها العالم فإنه لا خيار للدول الإسلامية في المرحلة المقبلة سوى الاعتماد على الذات والتعاون فيما بينها لصياغة مشروع مستقبلي قادر على تعبئة الجهود، وإعادة الديناميكية إلى الأمة ومؤسساتها، وتعزيز أسباب التكامل الاجتماعي والثقافي والتنموي بين أقطارها، هذا المشروع يهدف إلى تكوين الشباب المسلم

الذي يفقه الدين ويفهم العصر ويعنى بمستقبل وطنه وأمته، ولا يكون ذلك إلا بتعميق الإيمان وصدق العطاء و توسيع دائرة المشاركة في اتخاذ القرار.

2 - التكامل الاقتصادي: لقد بات التكامل الاقتصادي بين مختلف الأقطار الإسلامية من الأهمية بمكان، حيث لا تستطيع هذه الأقطار منفردة مواجهة متطلبات العولمة وتحدياتها اعتماداً على الإمكانيات القطرية، فالترابط والتكامل الاقتصادي العربي و الإسلامي أصبح قضية مصيرية. ولكن من المحزن حقاً أن نرى حماسة الدول العربية والإسلامية للتكتل والاندماج تضعف وتخبو في الوقت الذي أصبح فيه الاندماج والتكتل سمة العصر. إن التكتل المنشود يحتاج إلى إرادة قوية، وشعور جماعي بالأخطار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تواجه المسلمين، والتي تتعاضد في ظل تدني مستوى التعاون العملي الفاعل بين الدول العربية و الإسلامية، وفي الوقت الذي لا مجال للحد من فرض سياسات العولمة على أمتنا الإسلامية، ولا يتم ذلك إلا بوضع إستراتيجية جديدة للتبادل التجاري بين هذه الدول، وإقامة منطقة تجارة حرة بين أقطارها، وتشجيع برامج الاستثمار الاقتصادي وخطط التنمية المستقبلية لشعوبها.

3 - ضرورة التنمية البشرية: إن العنصر البشري هو ركيزة كل تقدم علمي وتكنولوجي قديماً وحديثاً، وللتنمية البشرية جانبان: الأول: تشكيل القدرات البشرية مثل تحسين الصحة والمعرفة والمهارات. والثاني: انتفاع الناس بقدراتهم المكتسبة في المجالات الشخصية. والحديث عن العنصر البشري كمقوم أساسي من مقومات التنمية، ومن ثم التصدي لسلبات العولمة، يتطرق لمجالات متعددة، تحدد بالكفاية الإنتاجية لهذا العنصر في مجال التعليم والصحة والتغذية والتربية الروحية والقيم العقدية والإنتاجية. وفي حقيقة الأمر، فإن جوهر أزمة التخلف في المجتمعات العربية والإسلامية يرجع في النهاية إلى الخلل في عالم الأشخاص، ولذا فإن خطط مواجهة العولمة يجب أن تظهر اعتماداً أكبر على الطاقات الشابة والكفاءات الوطنية القادرة على الإنتاج، ومن هنا يجب أن نجعل شعارنا: الإنسان أولاً.

4 - الشفافية ومحاربة الفساد: لقد أخذ الفساد يستشري في كثير من الأقطار العربية والإسلامية، وبات أمراً عادياً وليس وضعاً شاذاً أقرب إلى الاستثناء، لذا فإن نقد الذات وإصلاح البنى الإدارية والاقتصادية والسياسية مدخل لإحداث نقلة نوعية في مستوى المعيشة وإعادة الثقة بالعناصر الوطنية.

ويمكن القول إنه لم يمكن حتى الآن وضع تعريف جامع مانع للفساد، والتعريفات التي تناولت مفهوم الفساد تبدو ناقصة وقاصرة، وعلى الرغم من حقيقة أن الفساد السياسي هو الفساد الأكبر فإن من المهم التركيز على الفساد الاقتصادي، وبصفة خاصة أجهزة القطاع العام الذي يعرفه البنك الدولي بأنه: "إساءة استعمال السلطة العامة لتحقيق مكسب خاص".

هذا، ونرى كما يرى العديد من الباحثين أن الاتفاق بين الساسة والمتقنين وقيادات الجماعات الشبابية والحزبية على ميثاق عام مشترك لمواجهة الآثار السلبية للعولمة يتطلب الحرص على:

- المحافظة التامة على استقلال الأمة السياسي من المستعمر الوطني (إرهاب وتسلب الدولة بنظمها ومؤسساتها)، ومن الأحزاب الفتوية المتعصبة، وعدم السماح بتدخل القوى الأجنبية لإضعاف الوحدة الوطنية والنيل من مكتسباته وهدر طاقاته البشرية والمادية وتهديد مستقبل أجياله سواء كان بشكل مباشر أم غير مباشر.

- الوقوف الموحد أمام الانفراد بالحكم وممارسة الاستبداد والظلم والتجاوز، والنصح الدائم للسياسة والقادة الميدانيين عبر الوسائل الإعلامية من دون عنف وثورة وسفك دماء، وكذلك محاربة الفساد وكل صور الفتوية التي لا تخدم المصلحة الوطنية وتعوق برامج التنمية وخططها؛ لأن ذلك لا يأتي بخير، ولا سيما في ظروف أمتنا الحاضرة. فالضغط الجماعي المستمر على الحكام والقادة من شأنه أن يعيدهم إلى صوابهم، وأن يقوي مواقفهم التفاوضية في قضايا العلاقات الخارجية والداخلية.

- التوافق على أسس عامة في إعمار البلاد عبر خطط متنوعة، يتفق عليها أهل الاختصاص والخبرة العلمية والميدانية، بعيداً عن الصراعات الفتوية الأنانية، على أن تعطى التنمية الاقتصادية والاجتماعية الأولوية، وعلى أن توضع تطلعات الشباب والأجيال القادمة والفئات الخاصة على أول سلم الأولويات.

- عدم فرض الرأي الواحد أو الاتجاه الواحد في القضايا الخطيرة التي تتعلق بها مصلحة البلاد والعباد، والإيمان بأن تنازل كل طرف عن شيء من رأيه أو خطته سيؤدي إلى وضع مشترك يحقق عدالة أكبر بين طبقات المجتمع وشرائحه، وكذلك الإيمان بالتعددية منهاج حياة والمشاركة الفاعلة في صنع القرار على مختلف المستويات.

- سعي الجميع على أن يبقى الجيش سوراً قوياً للوطن، ولا يستعمل أبداً في اللعبة السياسية ودعم أحزاب وتيارات سياسية ضد أخرى؛ وذلك في سبيل أن يغلب الطابع المدني على الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ولأن يتفرغ الجيش وتسخر قدراته وطاقاته للدود عن الوطن من التدخل الأجنبي.

- التوافق على إرساء قيم خلقية غلّيا، نابعة من دين الأمة وأصالتها وحضارتها الشامخة؛ حتى تتربى الأجيال على الحد المشترك الذي يُرضي الجميع في هذه المرحلة الحرجة، التي نحتاج فيها إلى سيادة قيم التعاون و المحبة والتراحم والتواد بين أبناء الأمة الواحدة.

- دعم الخطط الرامية إلى القضاء على الجهل والجوع والمرض بين أبناء الأمة الواحدة، وكذلك إرساء قواعد التنمية المستدامة بما يحفظ لكل الشرائح الاجتماعية مستقبلاً معيشياً واعدأ؛ تتحقق فيه الطموحات والتطلعات وتسود فيه العدالة الغائبة بين مختلف طبقات المجتمع وفئاته.

- خلق فرص عمل حقيقية وحسن استثمار طاقات الشباب وقدراتهم؛ لبث روح الأمل في مستقبل الأمة ورفع مستواها المعيشي.

المراجع:

إبراهيم محمد جواد (2000). المستشرقون والإسلام. النبأ، 51، شعبان 1421هـ، تشرين الثاني 2000. <http://www.annabaa.org>

أبو بكر مرسى محمد (1988). دراسة مقارنة لمستوى القلق وعلاقته بتحديد الهوية لدى المراهقين من المدخنين وغير المدخنين. رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة الزقازيق.

أحمد أبو زيد (2005). المعرفة وصناعة المستقبل. (كتاب العربي 61) الكويت.

أحمد حسين اللقاني، وفارعة حسن (2001). مناهج التعليم بين الواقع والمستقبل. القاهرة: عالم الكتب.

أحمد طه خلف (2000) كيف نواجه العولمة، مهرجان القراءة للجميع، مكتبة الأسرة.

أحمد مصطفى عمر (2000) إعلام العولمة وتأثيره على المستهلك. بيروت المستقبل العربي، 256، يونيو 2000.

أحمد المهدي عبد الرحيم (2000) منهجية التعامل مع الفكر الغربي المعاصر: طبيعته ومحدداته وتقويمه ضمن المعايير المناسبة (الذاتية والموضوعية)، دورة مناهج البحث التربوي في الدراسات العليا في الفترة من 2000/7/23 إلى 2000/7/27، بمركز عبد الله كامل بجامعة الأزهر، القاهرة، مركز الدراسات المعرفية بالاشتراك مع المعهد العلمي للفكر الإسلامي.

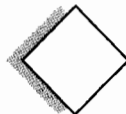
- الحسين عصمة (1998). العالم الإسلامي وتحديات العولمة. مجلة الكلمة، منتدى الكلمة للدراسات والأبحاث، 19 ربيع 1419هـ/1998م.
- حليم بركات (2000). المجتمع العربي في القرن العشرين. بحث في تغير الأحوال والعلاقات. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- روا أوليفيه (1994). إخفاق الإسلام السياسي. مراجعة عفيف عثمان. بيروت: منبر الحوار، (31).
- روجيه جارودي (1998). العولمة المزعومة - الواقع - الجنور - البدائل، ترجمة الدكتور محمد السبيطي. صنعاء: دار الشوكاني للنشر والتوزيع.
- سحر الطويلة (2000/1999). الانتقال إلى مرحلة النضج. (مسح قومي حول النشء في مصر). القاهرة: مجلس السكان.
- سيار الجميل (1998). العولمة والمستقبل - استراتيجية تفكير. ط 1. عمان: الأهلية للنشر والتوزيع.
- السيد يسن (1999). العولمة والطريق الثالث. القاهرة: يثرب للنشر والمعلومات.
- شولتسه راينهارد (2002). هل توجد حادثة إسلامية؟ ترجمة محمد الزعبي. بيروت: مجلة الاجتهاد، (54): 89.
- عبدالخالق عبدالله (1999). العولمة: جنورها وفروعها وكيفية التعامل معها، الكويت: عالم الفكر، 28 (2)، أكتوبر/ديسمبر.
- عبدالعزيز النميرات (1998). هويتنا الثقافية في خضم تحولات العولمة من الاختراق إلى الممانعة. مجلة الكلمة، منتدى الكلمة للدراسات والأبحاث، (21)، السنة الخامسة، 1419هـ: 125.
- عبدالله راشد (1998/1999). العولمة: إشكالية المصطلح ودلالته في الأدبيات المعاصرة معلومات دولية. دمشق: مركز المعلومات الدولي في الجمهورية العربية السورية، السنة السادسة، (58).
- علي أحمد الجمل (2001). مناهج الدراسات الاجتماعية في إطار التغيرات المتوقعة في القرن الحادي والعشرين رؤية مستقبلية لمناهج الدراسات الاجتماعية. المجلس الأعلى للجامعات، اللجنة العلمية الدائمة لترقية الأساتذة والأساتذة المساعدين.
- عيد سعيد عيد إسماعيل (2001). العولمة والعالم الإسلامي، أرقام وحقائق. الرياض: دار الأندلس الخضراء.
- فؤاد أبو حطب (1999). العولمة والتعليم بين عولمة التعليم وتعليم العولمة، المؤتمر القومي الحادي عشر العولمة ومناهج التعليم، القاهرة: الجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس.
- فوزية العامري (2002). الشباب والعولمة. مجلة البيان، (149): 105.
- مالك بن إبراهيم بن أحمد (2000). العولمة في الإعلام. مجلة البيان، ذو الحجة 1420 / آذار 2000، (114).
- مانع بن حماد الجهني (1998). العولمة وأثرها على العالم الاسلامي، بحث مقدم للاجتماع الثاني للجنة الخبراء في المنعقد في مالي للفترة (14-15-1419هـ).

- المجلس القومي للأمم المتحدة والطفولة (2001). ملتقى فتاة الصعيد.
- المجموعتان الإحصائيتان (1985-1990). القاهرة: جامعة الدول العربية، إدارة الإحصاء.
- محسن عبد الحميد الخضير (2001) *العولمة من منظور إسلامي*. <http://www.islamonline.net>
- محمد السيد عبد الرحمن (1988). مقياس رتب الهوية. القاهرة: دار قباء للنشر.
- محمد شومان (1999). عولمة الإعلام ومستقبل النظام العربي. الكويت: عالم الفكر، 28، (2)، أكتوبر- ديسمبر 1999.
- محمد عابد الجابري (1998). *العولمة والهوية الثقافية عشر أطروحات: العرب والعولمة*. ط2. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. ديسمبر 1998.
- محمد عابد الجابري (1997). *قضايا في الفكر العربي المعاصر*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- محمد علي نصر (1999). إعداد المعلم وتدريبه بين العولمة والهوية القومية، كتاب المؤتمر القومي السنوي الحادي عشر، العولمة ومناهج التعليم. القاهرة: الجمعية المصرية العامة للمناهج وطرق التدريس.
- محمد فهم (1999). حقوق الإنسان في ضوء التجليات السياسية للعولمة. مجلة البيان، السنة 13، (132)، ديسمبر.
- محمود عبده أحمد فراج (2002). أثر برنامج في الثقافة الإسلامية في تنمية القيم لمواجهة تحديات العولمة لدى طلاب كليات التربية. جامعة الأزهر: مجلة كلية التربية (114)، ديسمبر.
- محمود عبده أحمد فراج (2000). جوانب المحتوى الثقافي العربي الإسلامي في كتب تعليم اللغة العربية لطلاب المعهد الأزهرى لتعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها. جامعة الأزهر: مجلة كلية التربية، (98)، أغسطس.
- المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب (1988). *الشباب وأمن المجتمع*. الرياض.
- منير شفيق (1992). *النظام الدولي الجديد وخيار المواجهة*. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر.
- نجيب غزاوي (1999). العولمة - الخطر على الهوية والكيان، مجلة المعرفة، سنة 38، (432) تشرين الأول.
- نعيمة شومان (1998). *العولمة بين النظم التكنولوجية الحديثة*. بيروت: مؤسسة الرسالة.
- هانس بيتر مارتين وهاردشومان (1999). فخ العولمة، ترجمة عدنان عباس علي، مراجعة وتقديم: رمزي زكي. الكويت: عالم المعرفة، (238). تشرين الأول.
- ياسر عبد الجواد (2000). *العولمة في المستقبل*. مجلة الإسلام اليوم، (16-17).
- Andrews, David M. (1994). Capital mobility and state autonomy. *International Studies Quarterly*, 38: 193-218.
- Appadurai, A. (1996) *Modernity at large. Cultural Dimensions of Globalization*, Minnesota University Press, Meneapolis.

- Bairoch, P. (1996). *Globalisation myths and realities*. In R. Boyer and D. Drache (Ed.) States against markets: the limits of globalization. London: Routledge.
- Bhagwati, Jagdish. (1990). Departures from multilateralism: Regionalism and aggressive unilateralism. *The Economic Journal*, (December): 1304-1317.
- Bradley, Stephen P., Jerry A. Hausmann, and Richard L. Nolan, (Eds). (1993). *Globalization, Technology, and Competition: The fusion of computers and telecommunications in the 1990s* (Boston: Harvard Business School Press.
- Bréviglieri M. & Cicchelli V. (2003) «Comparaison et comparabilité des sociétés méditerranéennes: quel statut donner aux catégories classiques de la sociologie de la jeunesse? Le cas de l'adolescence», Premières rencontres Jeunes et Société, CEREQ/LEST, Marseilles, octobre.
- Cawter, B. (2003) Arab adolescent girl: Reality and prospect, Executive summary, Tunis.
- Clinard, A. and Abbot, D. (1973) *Crime in developing countries: A comparative perspective* (New York, N.Y): Thonwiley and sons.
- Erikson, E: (1980) *Identity and the life Cycle*. New York.
- Goldthorpe, J. (2002). Globalisation and social class. *Journal of West European Politics* (7)1.
- Fargues, Ph. (2003) «La femme dans les pays arabes; vers une remise en cause du système patriarcal?», *Population & sociétés*.
- Hopkins, N. 92003) (ed.), *The new Arab family*. AUC Press, Cairo Papers in Social Science, Cairo.
- Irby, M. & Tolman, J. (2003) "Rethinking Leisure time: Expanding opportunities for young people and communities". UNDP, Human Development Report
- Lane, R. (2003) "Intergenerational Relations". UNDP, Human Development Report.
- Meijer, R. (2000.) *Alienation or integration of Arab youth; between family, state and street*, Curzon Press
- O'Rourke, K. & Williamson, J. (1999). *Globalisation and history*. Cambridge: CUP.
- Royle, E. (1997). The language of class and radicalism. *History Review*. (12)1.
- Suoranta, J. (2003) "Youth and information and communication technologies". UNDP, Human Development Report.
- Tomlison, J. (1991). *Cultural imperialism*. The John Hopkins University press, Baltimore.
- Walter, M. (2003). Public and private governance in setting international standards. In Miles Kahler and David A. Lake (Eds.) *Governance in a Global Economy: Political Authority in Transition*. Princeton University Press.

قدم في: مارس 2007

أجيز في: أكتوبر 2007



Effects of Globalization on Developing Radicalism among Youth

*Ahmed J. Abul Al-Kandary**

The term globalization - widely researched and used all along more than one decade - expresses a global change in the vision of world economics, politics and ethics on national and trans-national borders. The term is also related to identity, collective or national or even societal in terms of a conflict between the weaker and the stronger nations economically, politically, technologically and informatically. For the weaker ones, globalisation is thought to be a monstre, a supranational, supernatural phenomenon, thought to perilous to youth, prime amongst whom are Muslim and Arab youth who fear it. This study, therefore, seeks to investigate globalization in terms of what the concept means, its features and causes, trends, and scope and sequence. Further, the study tackles the situation of young people vis-à-vis globalization, and how they are affected by radicalism and globalism against their ideological and Islamic backdrop, their value systems and ethics, and their national belongings. Given this situation, the study tackles how youth have become susceptible to radicalism and fundamentalism, highlighting the political and social underpinnings of radical ideology at socio-politico-economical levels, and at the state and security levels of developing countries. These countries now believe that they are not safe from the bad effects of globalisation, and its perils of radical ideologies that have already affected youth intellectually beyond national borderlines to the detriment of these countries culturally, socially, and intellectually. Implications and recommendations imply that developing nations need to devise new methods to interact positively with the effects of globalisation in order to sustain national identity and protect national resources from being plundered to the advantage of developed countries.

Key words: Globalization - Radicalism - Identity conflict - Youth - Modernity - Traditionalism.

* Dept of social studies, College of Basic Educationm the public authority for Applied Education and Training, Kuwait.